جامعة يحى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

إدارة السيولة في البنوك وأثرها على العائد

– دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة سور الغزلان 2014-2016 -

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبتين:

- لادي حكيمة
- مصطفاوي فاطمة الزهراء

الأستاذ المشرف:

د. عامر كمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: سعداوي موسى	جامعة المدية	رئيسا
الدكتور: عامر كمال	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
الدكتور: برابح محمد	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016



كلمة شكر

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى « ولئن شكرتم لازيدنكم »

نحمد الله سبحانه وتعالى على منحه إيانا الصبر وسعة البال حتى تمكنا من انجاز هذا العمل وعملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم « من لم يشكر الناس لم يشكر الله »

نتقدم بالشكر الجزيل وبكل فخر واعتزاز إلى

الأستاذ المحترم :عامر كمال

الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه المذكرة والذي تتبع عملنا خطوة بخطوة ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة .

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الجميل إلى من كانوا سراجا منيرا طوال فترة تعليمنا وزودونا بالعلم والمعرفة.

أساتذتنا الكرام

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد واخص بالذكر الأستاذة المحترمة

حميدي كلثوم ، والأستاذ محمد لادي، والأستاذ بن رابح محمد

إهداء

إلى نور القلوب وسيد الوجود سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لايسعني القول إلا ما قاله خالقنا سبحانه وتعالى

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

«وقضى ربك إلا تعبدوا لا إياه وبالوالدين إحسانا »

إلى من حملتني وهنا على وهن وسهرت عليا في الصغر وضحت من اجل تربيتي وتعليمي في الكبر إلى رمز المحبة والحنان إلى التي لم تبخل عليا يوما بنصيحة أو دعوة صالحة إلى الصدر الحنون واعز ما املك أمي الغالية أطال الله في عمرها ورزقها الصحة والعافية .

إلى احن أب على الوجود واعز ما املك إلى من لااستطيع رد فظله طول حياتي إلى سندي في هذه الحياة

أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى التي شاركتني أفراحي إلى الأم التي لم تلدني أختي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها وأدركها لما يحب ويرضى

إلى الذي ملئ بيتنا من روعة الطفولة وادخل إليها عطر الورود أخي الصغير **إياد عبد الله**

إلى أختي الصغيرة دليلة

إلى أخواتي خديجة ،حورية ،حدة ،مسعودة بركاهم عائشة حفظهم الله

إلى إخوتي عبد العزيز وعائلته ،محمد ،عز لدين

إلى زوجي المستقبلي إن شاء الله عمار

إلى الأخت والصديقة ايمان وزوجها مراد أنار الله دربهم

إلى اللواتي شاركوني طعم الحياة الجامعية وسيلة زهراء صابرينة سعاد ومريم

إلى التي شاركتني سنوات الدراسة ومذكرة التخرج فطيمة وفقها الله

إلى كل مكن وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي ***حكيمة***

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين

أما بعد:

أهدي ثمرة عملي هذا إلى منع الحب والحنان إلى ملاكي في الحياة إلى بسمتي وسر وجودي إلى أعز وأغلى ما أملك في الدنيا ، إليك يا أغلى الحبايب أمي العزيزة الغالية أطال الله في عمرها "مليكة".

إلى الذي كان سند وقدوتي في الحياة، إلى الذي كان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة، إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي وطريقي إلى أبي الغالي أطال الله في عمره" الربيع".

إلى من عشت معهم وترعرعت بينهم: إخوتي الأعزاء حليم، لخضر، مسعود، عبد النور، كمال

إلى زوجاتهم: فايزة، فتيحة، رتيبة، إيمان

إلى فرحة البيت الكتاكيت الصغار: إسراء، محمد ياسين، يوسف شاكر، ضحى، ليليا، أدم، محسن، خليل، شيماء

إلى التي شاركتني هذا العمل وكانت نعم الأخت حكيمة

إلى الذين جمعتني بهم ألطف الصدف وأحلى الأيام فكانوا لي خير الأحبة والصديقات إيمان، وسيلة، حنان، صارة، سعاد، مريم

فاطمة الزهراء

ملخص

يتلخص موضوع بحثنا في التطرق إلى موضوع السيولة المصرفية والتي تعطي صورة واضحة عن قدرة البنوك والمؤسسات المصرفية على الوفاء بالتزاماتها مع زبائنها، كما أن هذه السيولة لها مؤشرات تقاس وتضبط بها، وكما أن لهذه الأخيرة عوائد تتوقعها البنوك، وكذلك لها مخاطر سوءا امتلكت فائضا أو عانت من عجز فيها، كما تم التطرق إلى موضوع العائد الذي يعبر عن مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية معينة، كما أن للعائد مؤشرات تقيس كفاءة وفعالية البنك في توليد الأرباح.

من خلال ما توصلنا إليه في الجزء النظري من معلومات قمنا بدراسة حالة بنك التنمية المحلية ، وتطرقنا إلى تقديم بنك التنمية المحلية ، وإلى أهم أهدافه ووظائفه والهيكل التنظيمي الخاص به ،كما تم حساب كل من نسب السيول والعائد وإجراء مقارنة بينها .

الكلمات المفتاحية : السيولة ،العائد، إدارة السيولة ،بنك التنمية المحلية،

Abstract

The subject of our research is to address the issue of banking liquidity, which gives a clear picture of the ability of banks and banking institutions to meet their obligations with their customers, and that this liquidity has indicators measured and controlled By, The latter also have returns expected by banks, as well as risks of having a surplus or a deficit.

The issue of return was also discussed Which reflects the total gains and losses from investment over a given period of time. The return also has indicators that measure the efficiency and Based on what we have reached in the theoretical part, we have examined the status of the Local Development Bank and discussed the presentation of the local development bank, its main objectives, its functions and its organizational structure, and calculating the ratio of floods and returns and comparing them

Keywords: Liquidity, Return, Liquidity Management, Local Development Bank,

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	IV-I
قائمة الجداول والأشكال	V
مقدمة	أ - د
الفصل الأول: ماهية السيولة البنكية	
تمهيد.....	2
المبحث الأول:عموميات حول السيولة البنكية.....	3
المطلب الأول:مفهوم السيولة البنكية وأهميتها.....	3
المطلب الثاني:أنواع السيولة البنكية ومكوناتها.....	7
المطلب الثالث:مؤشرات السيولة البنكية.....	11
المبحث الثاني:مصادر السيولة البنكية و العوامل المؤثرة فيه.....	13
المطلب الأول:مصادرالسيولة البنكية.....	13
المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في السيولة البنكية.....	16
المطلب الثالث:وظائف السيولة البنكية.....	18
المبحث الثالث: عموميات حول إدارة السيولة.....	19
المطلب الأول:مفهوم إدارة السيولة وأهدافها.....	19
المطلب الثاني:تحديد احتياجات السيولة.....	22
المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة.....	29
المطلب الرابع:الصعوبات التي تؤثر في إدارة السيولة.....	31
خلاصة الفصل الأول.....	33

الفصل الثاني: عموميات حول العائد والمخاطرة.

تمهيد..... 35

المبحث الأول: ماهية العائد..... 36

المطلب الأول:مفهوم العائد وأنواعه..... 36

المطلب الثاني:مصادر العائد في البنوك التجارية..... 38

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في العائد..... 39

المبحث الثاني:ماهية المخاطرة البنكية..... 43

المطلب الأول:تعريف المخاطرة البنكية..... 43

المطلب الثاني:أنواع المخاطرة البنكية..... 44

المطلب الثالث:طرق قياس المخاطرة..... 50

المبحث الثالث: مؤشرات تحليل العائد وعلاقته بإدارة السيولة والمخاطرة..... 53

المطلب الأول:مؤشرات تحليل العائد..... 53

المطلب الثاني: علاقة العائد بإدارة السيولة..... 57

المطلب الثالث:علاقة العائد بالمخاطرة..... 58

خلاصة الفصل الثاني..... 61

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك التنمية المحلية

تمهيد..... 63

المبحث الأول:عموميات حول بنك التنمية المحلية...... 64

المطلب الأول:تقديم بنك التنمية المحلية..... 64

المطلب الثاني:أهداف ووظائف بنك التنمية المحلية..... 65

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية..... 67

المطلب الرابع: سياسة الإقراض في بنك التنمية المحلية..... 68

المبحث الثاني:تحليل مؤشرات السيولة والعائد في بنك التنمية المحلية..... 70

المطلب الأول:تحليل نسب السيولة البنكية..... 70

المطلب الثاني:تحليل نسب العائد..... 73

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين مؤشرات السيولة ومؤشرات العائد في بنك التنمية المحلية..... 75

.المطلب الأول: دراسة مقارنة بين نسبة السيولة النقدية ومؤشرات العائد..... 75

المطلب الثاني:دراسة مقارنة بين نسبة السيولة القانونية ومؤشرات العائد..... 76
المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين نسبة التوظيف ومؤشرات العائد..... 77
خلاصة الفصل الثالث..... 79
الخاتمة العامة.....**.....**..... 81
قائمة المراجع.....**.....**..... 86
قائمةالملاحق..... 91

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
3-1	نسبة السيولة النقدية	70
3-2	نسبة السيولة القانونية	71
3-3	نسبة التوظيف	72
3-4	معدل العائد على حقوق الملكية	73
3-5	معدل العائد على الأصول	74
3-6	مقارنة بين مؤشر السيولة النقدية ومؤشرات العائد	75
3-7	مقارنة بين مؤشر السيولة القانونية ومؤشرات العائد	76
3-8	مقارنة بين مؤشر التوظيف ومؤشرات العائد	77

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	التدفقات النقدية في البنك	24
1-2	خط الاتجاه للودائع تحت الطلب	26
1-3	خط اتجاه ودائع التوفير	26
1-4	خط اتجاه ودائع الأجل	27
1-5	خط اتجاه إجمالي الودائع	27
1-6	السيولة لمقابلة القروض	29
2-1	أنواع المخاطرة البنكية	49
2-2	العلاقة بين العائد والمخاطرة	60
3-1	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	67

مقدمة

مقدمة

تعتبر البنوك ذات أهمية بالغة لأي اقتصاد كان، فهي من الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث وكذلك العصب المحرك له، وهذه الأهمية لم تكسبها من فراغ وإنما من خلال النشاطات والأدوار التي تقوم بها، حيث تسمح لهذا الاقتصاد وعلى اختلاف أنظمته وأنماطه بالتطور والرقي.

إن قطاع البنوك هو قطاع حساس ويلتمس حساسيته من الدور المتزايد الأهمية في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه حيث يقوم البنك بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، إضافة إلى ذلك يقوم البنك بتأدية العديد من الوظائف والخدمات كقبول الودائع ،منح الائتمان، تحصيل الأوراق التجارية وخصمها إلى غير ذلك من الوظائف الأخرى .

ولقد شهدت الصناعة البنكية جملة من التطورات كانت نتاجا للابتكارات المالية والتقدم التكنولوجي وتحرير الأسواق المالية مما أدى إلى احتدام المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حيث تواجه كل البنوك خلال فترة نشاطها مشاكل سيولة تنجم عن طلبات السحب غير المتوقعة للودائع من قبل ملاكها وهو ما يجعل البنك يبحث عن السيولة لتلبية هذه الاحتياجات .

كما يتطلب التعامل مع هذه الطلبات الكثير من السرعة لما يمكن أن ينجر عنه مجموعة من الآثار السلبية على البنك بسبب غياب السيولة ،فيمكن أن تتحول أزمة سيولة إن لم يتم معالجتها في الوقت المناسب إلى أزمة ملاءة ثم إلى أزمة مصرفية بسبب أثار العدوى ومنه توجب على البنوك الاهتمام أكثر بهذا الإشكال .

لذا تعد السيولة من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، حيث أن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم فجأة إلى سحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس ،وتبرز أهمية إدارة السيولة عند تحديد حصة رأس المال من خلال المفاضلة بين بدائل الاستثمار (نقد سندات استثمار) وتتم هذه المفاضلة على أساس معدل العائد على القروض والاستثمارات ،ومنه فان إدارة السيولة بصفة عامة تهدف إلى تحقيق العائد الذي يطمح من خلاله أي مصرف تجاري دون ان يؤدي ذلك إلى الإفراط في السيولة المتاحة لديه وهو ما يفسر أن السيولة والعائد **توأمان** لا يمكن فصل احدهما عن الأخر ومن هنا تعد إدارة السيولة مهمة لأنشطة المصرف وفي ضوء هذا جاء موضوع إدارة السيولة في البنوك وأثرها على العائد .

من خلال هذا الطرح توصلنا إلى صياغة الإشكالية التالية .

ما مدى تأثير إدارة السيولة على العائد في البنوك التجارية؟

وللإحاطة أكثر بهذا الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية ؟

1- ما المقصود بالسيولة البنكية ،وفيما تتمثل أهميتها ؟ .

2- فيما تتمثل جوانب إدارة السيولة في البنوك التجارية ؟

3- إلى أي مدى تؤثر السيولة على العائد في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم طرح الفرضيات التالية .

1. السيولة هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته اتجاه المودعين و هي احد الأهداف الإستراتجية بجانب الربحية لضمان بقاء المنشأة كما تكسبها سمعة جيدة لدى الأطراف المتعامل معها .

2- إدارة السيولة هي العمل على إيجاد سياسة عريضة لتسيير السيولة من خلال تحديد الاحتياجات من السيولة وإدارتها بما يتوافق مع متطلباتها .

3- هناك علاقة تأثير ذات دلالة لإدارة السيولة على العائد في البنوك التجارية محل الدراسة.

أهمية البحث

. تنبع أهمية الدراسة من خلال تناوله لوظيفة مهمة من وظائف القطاع المصرفي وهو إدارة السيولة في البنوك وأثرها على العائد والتي تعتبر حلقة مهمة في البنوك إذ يمكن أن تساهم بشكل فعال في البناء المصرفي الناجح و المستقر للفترة من 2014 _2016 بسور الغزلان

أهداف البحث:

- معرفة معنى السيولة في البنوك التجارية .
- إلقاء نظرة عامة حول إدارة السيولة في البنوك.
- التعرف على العلاقة بين السيولة البنكية والعائد الذي يهدف البنك الى تحقيقه .

. منهج البحث

اعتمدنا في بحثنا هذا على عدة مناهج تمثلت في :

. المنهج الوصفي :هو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لإدارة السيولة والعائد من مفاهيم ومبادئ وأهداف .

. المنهج الإحصائي :لقد تم الاعتماد على المنهج الإحصائي في دراستنا الميدانية في تشكل جداول وحساب مختلف النسب .

الدراسات السابقة

_ نصر رمضان احلاسه: دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة ،دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في غزة ،مذكرة ماجستير،تخصص المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية غزة ،2013 وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى انه يتم استغلال فائض السيولة المتوفرة لدى البنك في أوجه استثمارية أخرى من اجل تحقيق عوائد مرضية.

_ سرين سميح أبو رحمة2009: رسالة ماجستير بعنوان دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية،غزة، وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين نسبة السيولة ومعدل العائد.

_عمر فهد شيخ عثمان 2009 :أطروحة دكتورا بعنوان إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ،جامعة دمشق حيث توصل الباحث من خلال الدراسة إلى انه هناك أهمية كبيرة لإدارة الموجودات والمطلوبات لدى كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ولم تعط المصارف التقليدية ولإسلامية أهمية للتمويل طويل الأجل عند إدارتها للموجودات ،وسبب ذلك تخفيض درجة المخاطر والاحتفاظ بنسب سيولة عالية تحوطا لسحوبات المودعين لديها .

-حيث إضافة دراستنا إلى هذه الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين معدلات السيولة ومعدلات العائد والعينة كانت بنك التنمية المحلية وكالة سور الغزلان للفترة (2014-2016).

هيكل وتقسيمات البحث

من اجل تقديم هذا البحث في صورة صحيحة وملائمة بغية إعطاء حقه من التفصيل قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول .

_ تضمن الفصل الأول الإطار النظري للسيولة حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تم تخصيصه لإبراز ماهية السيولة البنكية ،كما خصص المبحث الثاني لمصادر السيولة والعوامل المؤثرة فيها ،كما خصص المبحث الثالث إلى عموميات حول إدارة السيولة .

_ أما الفصل الثاني فقد عنون بعموميات حول العائد والمخاطرة حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ،فقد ركز المبحث الأول على ماهية العائد والمبحث الثاني إلى إبراز ماهية المخاطرة البنكية ،أما المبحث الثالث فقد خصص لمؤشرات تحليل العائد وعلاقته بإدارة السيولة والمخاطرة .

_ أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة تطبيقية لبنك التنمية المحلية ،والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، الأول تضمن لمحة عامة حول بنك التنمية المحلية ،وخصص المبحث الثاني إلى تحليل نسب السيولة والعائد ، كما تم تخصيص المبحث الثالث إلى دراسة مقارنة بين معدلات السيولة ومعدلات العائد.

وخاتمة تتضمن نتائج واقتراحات.

الفصل الأول:
ماهية السيولة البنكية

تمهيد:

تعد السيولة من أهم السمات التي تميز الأعمال البنكية وفي الوقت نفسه فهي من أهم لمشاكل التي تواجه القائمين بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية ويقصد بالسيولة من وجهة نظر البنك التجاري أن يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء وأصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية الأمر الذي يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون تحقيق خسارة تذكر عند الحاجة إلى النقود،حيث ا ن أي إشاعة عن عدم وجود سيولة لدى البنك يدفع بالمودعين إلى سحب أموالهم ومن ثم سحب ثقتهم من البنك الأمر الذي يعرضه للإفلاس إذ أن السيولة مهمة للبنك وذلك لمواجهة التزاماته بشكل فوري حتى لا تؤثر على أنشطته المختلفة.

وترجع أهمية السيولة بالنسبة للبنوك التجارية إلى جلب اكبر عدد ممكن من العملاء نتيجة لقدرته على دفع متطلبات السيولة لمقابلة طلبات سحب أصحاب الودائع والقروض أو مقابلة التزامات البنك في مواعيد استحقاقها دون تأخير، لذلك فان البنك مطالب بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته منها من خلال دراسة حركة الودائع في الماضي والحاضر.

يتبين من هذا الطرح أن موضوع إدارة السيولة يرتبط بضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله.

وللإلمام أكثر بهذا الموضوع قمنا في هذا الفصل بدراسة الإطار النظري للسيولة وكيفية إدارتها حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ،تضمن المبحث الأول ماهية السيولة البنكية كما تضمن المبحث الثاني مصادر السيولة والعوامل المؤثرة فيها وفي الأخير تم التطرق إلى إدارة السيولة.

المبحث الأول:عموميات حول السيولة البنكية

يستخدم مصطلح السيولة في كل المؤسسات الاقتصادية ونعني به النقدية والأموال الجاهزة في خزينة المؤسسة الموجهة لأداء الالتزامات قصيرة الأجل غير أن هذا المصطلح يكتسي أهمية خاصة في العمل المصرفي وهو ما سنتطرق إليه في هدا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية وأهميتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السيولة البنكية بإضافة إلى أهميتها:

الفرع الأول: مفهوم السيولة البنكية

السيولة بصفة عامة هي سيولة عناصر الثروة التي يملكها الأفراد والمؤسسات والتي يعبر عنها بقيمة نقدية معينة كالأراضي والعقارات الآلات والمعدات والأحجار الكريمة ومدى سهولة تحويلها إلى سلع وخدمات أخرى لإشباع حاجة الشخص الحائز عليها والسيولة تعبير اقتصادي يراد منه بقاء النقد بدون استثمار ليلبي المتطلبات العاجلة ،وقد تتحقق السيولة في استثمارات قصيرة الأجل يمكن تصنيفها بسرعة وتسمى الاستثمارات السائلة ومن أكثر عناصر الثروة سيولة هي النقود[1].

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية أما في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر حيث إن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة من اجل مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر؛وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماتها.

[1] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2009، ص369.

- **تعريف 1:**

هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة في خزائنه ،أومن خلال تحويل أي من أصوله إلى نقد سائل وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها[1].

- **تعريف 2:**

السيولة هي احتفاظ البنك بجزء من الأصول بأشكال سائلة أو شبه سائلة بما يتواءم مع احتياجات البنك والتزاماته[2].

- **تعريف 3:**

هي قدرة البنك على تسديد التزاماته التجارية نقدا، والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يتطلب[3]:

- توفر نقد سائل لدى البنوك بشكل كاف.
- سهولة الحصول على نقد عن طريق[4]:

✓ القدرة على تسبيل بعض موجودات البنك بالسرعة الكافية لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة وبدون التضحية بقيمة هذه الموجودات.

✓ قدرة البنك على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو إصدار أسهم جديدة بأسعار وتكاليف مقبولة.

كما يمكن النظر للسيولة من خلال المفهومين الآتيين[5]:

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص295.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص141.

[3] بوضياف جهاد، **إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر، الجزائر، 2015، ص 44.

[4] بوضياف جهاد، مرجع سبق ذكره، ص44.

[5] سرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية** ، رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009، ص17.

- **المفهوم الكمي:**

يعتمد هذا المفهوم على كمية الموجودات القابلة للتحول إلى نقد، وهذا المفهوم ضيق لاعتماده على هذه الموجودات في تقييم السيولة، ولعدم استطاعة المنشأة الحصول على أموال أخرى كالاقتراض أو زيادة رأس المال والإرباح.

- **مفهوم التدفق:**

وهو ما يعرف السيولة بأنها كمية الموجودات القابلة للتحول السريع إلى النقد،مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء لالتزاماتهم، أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع وأموال مشتراة.

- **ويرى الشواربي:**

بأن السيولة تتمثل في قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من أصوله إلى نقد سائل بسرعة ودون خسائر ،ونظرا لأن المصدر النهائي للسيولة في النظام المصرفي ككل يتمثل في البنك المركزي الذي يلتزم بتوفير حجم احتياطي كاف لتحقيق النمو المناسب من الائتمان و الودائع لإشباع حاجات المجتمع التمويلية، فإن البنك المركزي يقوم بمهمة المقرض الأخير بتحويل أصول البنوك إلى نقود وبسعر إعادة الخصم،أما بالنسبة للبنك الواحد فإن سيولة أي أصل من أصوله تتوقف على إمكانية تحويله عند الضرورة بمعنى أنها تتوقف على وجود من يقبل الحلول محل البنك في امتلاك الأصل عند اللزوم[1].

- **تعريف شامل:**

هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير[2].

[1] سرين سميح أبو رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] عبد الغفار الحنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003، ص94.

الفرع الثاني: أهمية السيولة البنكية

تحتاج البنوك إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى البنوك أو من خلال الاقتراض منها وحيث إن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب إن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات لان مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات الآتية[1]:

- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين ،والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- يعد مؤشرا ايجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.

بالإضافة إلى[2]:

- تمثل السيولة إحدى الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء المنشأة واستمراريتها ونموها.
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر تمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها.
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في إدارة المنشأة.
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ربحية المنشأة وقدرتها على البقاء والنمو.

[1] سرين سميح أبو رحمة، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة في الشركات والمصارف قياس وضبط السيولة**، الدار الجامعة، مصر ، 2013،ص13-14.

المطلب الثاني: أنواع السيولة البنكية ومكوناتها

تتعدد وتختلف أنواع السيولة كما لها مجموعة من المكونات التي تعد عناصر أساسية فيها

الفرع الأول: أنواع السيولة البنكية

تقسم السيولة في البنوك إلى ثلاثة أنواع وهي[1]:

1. **السيولة القانونية:**

وهي النسبة القانونية للسيولة التي يفرضها البنك المركزي، وتلتزم بها البنوك التجارية، وإلا تعرضت إلى عقوبات مالية إذا أخلت بها، وتمثل هذه النسبة عنصر اطمئنان وثقة لدى المودعين، وتتضمن هذه النسبة عنصرين:

- **الاحتياطي النقدي:** ويعبر عن نسبة من الودائع والأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع والمراسلين بالخارج، أية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو إعتمادات ويودع هذا لدى البنك المركزي، وتتراوح هذه النسبة بين 20% و25%.
- **أصول سائلة:** لا تقل عن10 % من إجمالي ودائع البنك والتزاماته ،وتشمل الرصيد النقدي بخزائن البنك، سندات حكومية، ذهب، مبالغ تحت التحصيل من كوبونات أسهم وسندات، الشيكات الحوالات والأوراق المالية والعمولات الأجنبية، وأية أصول أخرى ذات سيولة عالية مقسومة على إجمالي الودائع وبهذا تكون جملة الاحتياطات القانونية لدى البنك تقدر بـ 30 % من مواردها على الأقل.

2. **السيولة الإضافية:**

حيث تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من السيولة القانونية المفروضة عليها، وذلك لتدعيم الثقة فيها، واستغلال أي فرص جديدة للتوظيف تدر عائد عاليا.

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره،ص4-5.

3. السيولة الاحتياطية:

هي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي ،حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية لتحقيق السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك نظير رهن أصول كالكمبيالات الجديدة المخصومة،أو الأوراق المالية الممتازة وغيرها، وطبيعة تلك السيولة موسمية لآن الحاجة إليها تكون عادة موسمية وتنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت، وكذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي، بضمان بعض الأصول لمواجهة سحوبات مفاجئة وكبيرة.

الفرع الثاني: مكونات السيولة البنكية

يمكن تقسيم السيولة المصرفية إلى جزئين رئيسيين هما:

1. الاحتياطات الأولية:

هي تلك الموجودات التي يمتلكها البنك دون أن يكسب منها عائد، وتتألف هذه الاحتياطات على مستوى البنك الواحد من خمسة مكونات[1].

هذه المكونات تتمثل فيما يلي[2]:

أ. النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات، وتسعى المصارف إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية اتجاه الآخرين، وأن السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لايدر أية عوائد كما أنه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل ،وقد يتعرض إلى السرقة من الخارج خاصة في المناطق غير الآمنة.

[1] خليل محمد حسن الشماع، **إدارة المصارف**، الطبعة الثانية ، مطبعة الزهراء بغداد، العراق،1995،ص17.

[2] سعيد عبد الواحد أولغا قمر، رشيد العطار، **دراسات تطبيقية في إدارة المصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، 1991، ص64.

ب. الودائع النقدية في البنك المركزي:

تنص التشريعات الحديثة على التزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي التي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني، والبنك المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين فإن البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزيادة لدية.

ت. الودائع في المصارف المحلية الأخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زيادة علاقتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجه.

ث. الصكوك تحت التحصيل:

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى والتي يتم استلام قيمتها لحد الآن.

ج. الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في الخارج البلد ممالا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى وتنقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين هما:

- **الاحتياطات القانونية:**

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفق السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطات الأولية الذي يأخذ شكل النقد في الصندوق وودائع لدى

البنك المركزي ،والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطات الثانوية الذي يأخذ صور حوالات الخزينة ، سندات الخزينة والاحتياطات القانونية[1]،

بالإضافة إلى[2]:

- **الاحتياطات العامة:**

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم البعض الأخر وفقا لسياسته المصرفية.

2. الاحتياطات الثانوية:

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر له عائد وتشتمل على الأوراق المالية الأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة منها أنها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك تساهم في تحقيق نسبة من الإرباح للمصرف، والاحتياطات الثانوية تتكون من جزأين هما:

الأول محدد قانونا ويسمى بالاحتياطات القانونية والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء عندما تحتاج الدولة الى الأموال لتميل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة.

أما الجزء الثاني من الاحتياطات الثانوية يكون محددا بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي أنها تعتبر بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه ،كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية أو تحويل جزء من هذه الأخيرة إليه.

[1] سعيد عبد الواحد أولغا قمر، رشيد العطار، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2] رضا صاحب أبو احمد، **إدارة المصارف ،مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن، 1991،ص189.

إن المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال تسعى إلى زيادة أرباحها وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية ،أي أنها يمكن أن تستخدم جزءا من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل كشراء الأوراق المالية والأوراق التجارية ،إضافة إلى أنها مربحة فإنها تتمتع بسيولة[1].

المطلب الثالث: مؤشرا ت السيولة البنكية

من أهم المؤشرات المالية في تقييم إدارة السيولة ما يلي[2]:

1. نسبة السيولة النقدية= النقد في الصندوق/ الالتزامات السائلة(ودائع العملاء تستحق خلال شهر) ٪

وهي نسبة تشير إلى العلاقة بين موارد البنك النقدية وصافي الالتزامات الملية يمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات.
- سداد قروض سبق إقراضها إلى العملاء.
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية.
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي.
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى،نتيجة لعمليات المقاصة.

مع العلم انه كلما زادت هذه النسبة ستؤدي بالنتيجة إلى قيام المصرف بزيادة منح التسهيلات الائتمانية لزبائنه وخلق المزيد من حسابات الودائع والعكس.

2. نسبة الاحتياطي القانوني:

بما أن الاحتياطي القانوني هو عبارة عن الودائع التي يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي، مضافا إليه الاحتياطي من النقد مع العلم آن هذا الاحتياطي عادة ما يكون إجباريا وهو يكون على نوعين: احتياطي إلزامي واحتياطي التغطية.

[1] رضا صاحب أبو أحمد، مرجع سبق ذكره، ص189.

[2] نصر رمضان إجلاسه ، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، كلية التجارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص44.

وتعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة الموجودات النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف وتكون بالصيغة التالية:

- **نسبة الاحتياطي القانوني:**

الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي/إجمالي الودائع+الصكوك حوالات وخطابات دورية مستحقة الدفع+الأرصدة المستحقة للمصارف+مبلغ مقترض من البنك المركزي.[1]

3. نسبة السيولة العامة:

وتدل على مقدرة المصارف على استرداد القروض والسلف لدى الزبائن وفقا لتواريخ الاستحقاق وبدون خسارة في القيمة الملائمة بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلف جديدة ،ويعتبر من اكفئ المؤشرات على سلامة السياسات التي تتبعها المصارف.

كما انه من الضروري أن يتأكد المصرف من مقدرة المقترض على سداد القرض الذي يطلبه قبل أن يقرر منحه أي تسهيل ائتماني، أو قد يرجع المصرف إلى مراجعة أو النظر في مركز العميل المقترض للتأكد من سلامة مركزه المالي. [2]

4. نسبة السيولة القانونية:

نسبة السيولة القانونية = (احتياطات أولية +احتياطات ثانوية)+(نقد وذهب لدى المصرف)+أرصدة لدى البنك المركزي+أوراق تجارية وأوراق مالية واستثمارات)+ اذونات خزانة /إجمالي الودائع بالعملة المحلية) +المبالغ المقترضة من البنك المركزي+(مستحقات المصارف)+صكوك وخطاب ضمان وحوالات مستحقة الدفع)، وهي من النسب المطلوب توافرها لدى المصرف بالقانون يتراوح مابين (30-35)كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية هذه النسبة تعكس مدى قدرة الاحتياطات الأولية والثانوية(النقدية وشبه النقدية) على الوفاء بالتزامات المصرف المالية ،خلال جميع الظروف وهو من أهم المؤشرات في مجال تقييم إدارة السيولة[3].

[1] نصر رمضان احلاسه،مرجع سبق ذكره، ص44.

[2] صادق راشد الشمري ،مرجع سبق ذكره، ص380-381.

[3] صادق راشد الشمري، المرجع نفسه، ص 381.

أو نسبة السيولة القانونية =الموجودات السائلة /المطلوبات السائلة

5. نسبة التوظيف:

تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصرف، وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيرا عن السيولة ، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على مخزون من السيولة لدى المصرف، والعكس صحيح، أن أهمية هذه النسبة تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياستها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة، ويمكن التعبير عن نسبة السيولة بالمعادلة التالية[1]: **نسبة التوظيف**= التسهيلات الائتمانية / إجمالي ودائع العملاء.

المبحث الثاني: مصادر السيولة البنكية والعوامل المؤثرة فيها

إن الحصول على السيولة البنكية لا يتم إلا من خلال وجود مجموعة من المصادر التي تختص بمنح هذه السيولة، كما أن هذه الأخيرة لها مجموعة من الوظائف التي تقوم بها والتي من شأنها تسهيل مختلف المعاملات البنكية، غير أن هناك مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر في هذه السيولة، وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: مصادر السيولة البنكية

يمكن أن تحصل المصارف التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزامات عليها، فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال[2]:

- تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها وتحصيل المصارف لاستثماراتها التي انتهت أجالها.
- بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية مثل بيع الأسهم والسندات والقروض المسندة.

أما بالنسبة لتوليد السيولة على جانب المطلوبات فيتم ذلك من خلال تنمية الودائع، فإذا لم يكن هنالك توازن بين الأموال الداخلة إلى المصرف نتيجة تسديد القروض والاستثمارات المستحقة والزيادة في الودائع من جانب، والأموال

[1] سرين سميح أبو رحمة، مرجع سبق ذكره ،ص27.

[2] نشر توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، 2012، السلسلة الخامسة، العدد2.

الخارجة منه على شكل قروض جديدة أو ودائع مسحوبة من جانب أخر وعليه يمكن تصنيف مصادر السيولة على النحو التالي:

الفرع الأول: مصادر داخلية

وتتمثل فيما يلي:

1. الاحتياطي الأساسي:

وهو عبارة عن الأرصدة النقدية التي تستعملها المصارف لأغراض التشغيل العادية زيادة على الاحتياطات القانونية المقررة.

2. الاحتياطي الثانوي:

يتكون هذا البند من الفوائض الاحتياطية والأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل والأوراق المالية الأخرى، شريطة أن تكون ذات نوعية ممتازة ،ومخاطر الإفلاس فيها منخفضة،وقابلة للبيع السريع دون خسارة،والغاية من الاحتياطي الثانوي تحقيق ما يلي:

- توفير السيولة الموسمية.
- الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض.
- التطورات غير العادية في السوق ذات العمق البسيط.

3. الاحتياطي الثالث للسيولة:

إن غاية هذا الاحتياطي توفير السيولة على المدى الطويل كزيادة الطلب على القروض وتراجع الودائع، ويشمل هذا الاحتياطي الأوراق المالية الحكومية، التي تتراوح مدتها سنة إلى سنتين.

4.احتياطي الاستثمار:

إن الغاية من هذا الاحتياطي تحقيق الدخل بالدرجة الأولى والسيولة بالدرجة الثانية ويتكون هذا البند من الأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل[1].

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

كبديل لعملية خزن السيولة داخل ميزانية المصرف التجاري، طورت المصارف في مطلع الستينيات أسلوبا لإدارة السيولة، تسمى إدارة المطلوبات وقد تزامن ظهور هذا الأسلوب وتطوير فكرة شهادات الإيداع في المطلع الستينيات التي كانت ومازالت إحدى أهم أدوات هذا الأسلوب.

إن أهم أدوات إدارة المطلوبات تتمثل في شهادات الإيداع والفوائض الاحتياطية أو ما يسمى في الولايات المتحدة الأمريكية (Fed fundus) والدولار الأوروبي واتفاقيات البيع وإعادة الشراء، وفوائض مابين المصارف.

وبفضل هذا الأسلوب في إدارة السيولة، يستطيع المصرف التجاري أن يخفض مقدار السيولة المخزونة في ميزانيته، وأن يستعمل فائض التخفيض للاستثمار في قروض ذات ربحية أفضل.

وتتحدد الجرأة التي يبيعها المصرف في إدارة خصومه وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطر والمردود،فالسياسة المتحفظة تؤدي ولا شك إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات لكنها في الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة.

ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني، وكان من أهم ايجابيات إدارة المطلوبات إعطاؤها المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانيتها،كما أجبرت الإدارة على الاهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة[2].

[1] نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة

[2] مفلح عقل، **إدارة السيولة في المصارف الأردنية**، على الموقع.www.muflehakelcom14/02/2017

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السيولة البنكية

إن سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر وأن من أهم العوامل المؤثرة فيها ما يلي[1]:

1. عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا،أي قلب الودائع إلى نقود قانونية (ورقية ومعدنية) لانجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن لعمليات الإيداع، أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.

2. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضا من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في الحالات الآتية:

- أن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة يودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري.
- استرداد مبالغ السندات الحكومية، التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة.
- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

والعكس سيولة المصرف التجاري تتقلص عندما يقوم زبائنه بالاتي:

- تسديد الضرائب إلى الحكومة.
- شراء الأوراق المالية والحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة طويلة الأجل.
- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية، نظرا لان الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر.

[1] نصر رمضان احلاسه، مرجع سبق ذكره، ص9-10.

3. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصدته النقدية.

وتجدر الملاحظة هنا، أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري، تؤدي إلى أحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية، إما على مستوى المصرف التجاري الواحد، فان حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة فالمصرف الذي يحقق رصيدا دائنا قبل المصارف الأخرى يشهد تحسنا في سيولته وبالعكس.

4. موفق البنك المركزي بالنسبة للمصارف:

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة او الاحتياطات النقدية المتوفرة لديه، ويقلل قابليتها على منح القرض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني،ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة،لان ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الاقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

5. رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على السيولة المصرف حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية انخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية[1].

[1] نصر رمضان احلاسه، مرجع سبق ذكره، 10-11.

المطلب الثالث: وظائف السيولة البنكية

إذا كانت السيولة بالبنك التجاري تعني توليد التدفقات النقدية لمواجهة الالتزامات والعلاقات المالية المتعاقد عليها بالسعر المناسب في جميع الأوقات، وان الحاجة إلى السيولة تكون بصفة رئيسية لمواجهة سحب الودائع والطلب على القروض، فإن وظائف السيولة تنحصر في خمسة وظائف وهي[1]:

1. الوظيفة الأولى:

تعرف بعنصر الثقة، أي إتباع البنك لسياسة هجومية في إدارة خصومه من خلال الاتجاه نحو المؤسسات ذات الجدارة المالية (كفاية رأس المال، أرباح مستقر،سيولة، توفر الضمانات المقدمة) وهي كلها عناصر تعمل على تحديد الثقة التي يمنحها البنك للمؤسسة المقترضة.

2. الوظيفة الثانية:

تتمثل في الجزء المكمل للعلاقة بين البنك والعميل، فالبنوك التجارية تمنح الائتمان وتوفر السيولة لعملائها، ومن ثم فهي تقوم بدور حيوي في عمليات صنع القرار داخل تلك المؤسسات، ومن ثم تتحدد تلك العلاقة في ضوء توفير البنك للاحتياجات المالية للعملاء.

3. الوظيفة الثالثة:

تمكين البنك من تجنب عملية البيع غبر المربحة لأصوله بحثا عن توفير الأموال اللازمة فيجب بيع الأصول في الوقت المناسب بالسعر المناسب بما يحقق للبنك ربحا ويجنبه الخسارة.

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص165.

4.الوظيفة الرابعة:

ترتكز على معقولية الأسعار كمظهر من مظاهر تحديد إدارة سيولة البنك، وذلك من خلال البنوك ذات الميزانية العمومية القوية، التي تمتلك القدرة على توفير الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية للمودعين والمقترضين في الأوقات الحرجة(ذات الخطورة العالية).

5.الوظيفة الخامسة:

تتمثل في كيفية استخدام البنك لعملية الاقتراض من الجهات الحكومية كوسيلة أخيرة لمواجهة أزمات السيولة، ويتم ذلك بسعر الإقراض والخصم والذي يكون أقل من أسعار الإقراض بالسوق، أن هذا النوع من الاقتراض يؤدي إلى تواجد الإشراف الحكومي بالبنك أو تقليل الثقة به بالسوق[1].

المبحث الثالث: عموميات حول إدارة السيولة

يعمل مدراء السيولة المصرفية في البنوك على العمل لإيجاد سياسة عريضة لتسيير السيولة من خلال تحديد الاحتياجات من السيولة بما يتوافق مع متطلباتها وكذا الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

المطلب الأولى: مفهوم إدارة السيولة وأهدافها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم إدارة السيولة إضافة إلى أهدافها.

الفرع الأول: مفهوم إدارة السيولة

- لغة: مصدر إدارة التجارة، تداولها من تأجيل، وإدارة الأموال والرأي أي أحاط بها.
- اصطلاحا: عرفت بعدة تعريفات.
- عرفها هنري فايول: هي تنبأ المدير بالمستقبل ويخطط بناءا عليه ،وينضم ويصدر الأوامر وينسق ويراقب[2].
- عرفها جون مي: عرفها بأنها فن الحصول على أقصى نتائج بأقل جهد.

[1] حياة نجار ، مرجع سبق ذكره، ص165.

[2] طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف قياس وضبط السيولة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

- هي فن يعتمد على الموهبة والعلم والتجربة لتحقيق أحسن النتائج بأقل التكاليف من خلال استخدام أفضل للموارد البشرية والمالية والتقنيات المتاحة[1].

تعريف شامل: إدارة السيولة هي إدارة المخاطر المتعلقة باحتمال عدم توفر الأموال لدى المشروع لمواجهة التزاماته القائمة تجاه الغير أو للاستفادة من الفرص المتوقعة.

تقدر احتياجات السيولة عادة بمقدار افتراض سريان الأنماط الماضية (الموسمية والدورات التجارية) وإجراء تعديل عليها في ضوء ما يتوقع حدوثه من تطورات.

وتتم مراقبة السيولة بمسك سجلات باستحقاقات مختلف أنواع الموجودات والمطلوبات مبينة الاستحقاقات باليوم والشهر ما أمكن، وهذا يتطلب نظام معلومات فعال يقدم معلومات دقيقة في الوقت المناسب للتعرف على مركز السيولة[2].

الفرع الثاني: أهداف إدارة السيولة

إن إدارة البنك تستهدف عند إدارتها للسيولة تحقيق ما يلي[3]:

- توفير نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية، وذلك استجابة لقانون تنظيم البنوك والائتمان وإلا تعرض للعقوبات من جانب البنك المركزي، والتي تصل إلى حد منع البنك من التوسع في التوظيف بمنح قروض جديدة حتى تستوفي النسبة المطلوبة.
- إشباع حاجات الإقراض وتذبذبات الودائع وذلك سواء كانت حاجات الإقراض موسمية أو غير متوقعة، أو كانت غير مستقرة ومتقلبة.
- اقتناص الفرص المربحة غير المتوقعة والتي تسمح بشكل فجائي ودون توقعات مسبقة، وبالتالي بتطلب الأمر ضرورة توافر السيولة الكافية لاستغلالها سواء كان ذلك من خلال حاجة العميل إلى القروض، آو من خلال فرص استثمارية مواتية تحتاج إلى تمويل فوري.

[1] علي محي الدين القره داغي، **إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية** ، دراسة فقهية اقتصادية

[2] نصر رمضان احلاسه، مرجع سبق ذكره ص50.

[3] سيد الهوا ري، نادية أبو فخرة، **الأسواق والمؤسسات المالية**،جامعة عين شمس،2001-2002،ص84.

- مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير الواردة في اللحظة، حيث نجد انه رغم وجود خطط للسيولة إلا أن البنك قد يواجه بظروف طارئة تدعوا إلى وجود تدفقات نقدية خارجة، مثلما هو الحال عند اضطراب أو تصفية نشاط هام في المنطقة التي يعمل فيها البنك.
- تمويل النمو في الأصول في ظل الحالات المتوقعة دون قيود أو عوائق ناتجة عن الافتقار إلى الأموال.

كما يرى البعض الأخرى أن أهداف إدارة السيولة تتمثل فيما يلي[1]:

- **هدف التعامل:**

تحرص كل شركة على الاستمرار في أعمالها، وهو ما لا يمكن أن يتحقق بدون توافر أدنى من السيولة النقدية لشراء المواد الخام والتعامل مع الموردين.

- **هدف الأمان:**

ترغب كل شركة في تجنب المشكلات والمخاطر التي تترتب على العجز المالي والفشل في تسديد الالتزامات في أوقاتها.

- **هدف المنافسة:**

تحتفظ كل شركة بقدر معين من السيولة النقدية، بحيث تتمكن من استغلال تقلبات السوق والمنافسة لصالحها وذلك بانتهاز الفرص السانحة ودرء المخاطر الطارئة، في الأجل القصير.

المطلب الثاني: تحديد احتياجات السيولة.

تتحدد السيولة من خلال التشريعات القانونية بالإضافة إلى ما يضيفه البنك من مقادير إضافية من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي على القروض، والطلب غير المتوقع على الودائع، ويقوم البنك بالموائمة بين هذه وبين النقدية السائلة عن عملية الإيداع وسداد أقساط القروض أو الإيرادات الأخرى للبنك.

[1] لأنس ميور، **أزمة السيولة وإدارة التدفقات النقدية**، كتب المدير ورجل الأعمال، العدد الثالث عشر، القاهرة، 1991،بدون صفحة.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك لا يستطيع أن يقدر على وجه الدقة احتياجات السيولة إذ أن ذلك يرتبط بالدرجة الأولى بالتنبؤ الدقيق بالطلب على القروض، ولذلك فإن تحديد السيولة في الأجل القصير والطويل يحتاج إلى تحليل الخبرة السابقة وأرقام الماضي ومدى إمكانية استمرار ذلك في المستقبل، وتنقسم احتياجات السيولة إلى نوعين هما:

- **سيولة الودائع:**

وهي نسبة السيولة اللازمة لمقابلة احتياجات المودعين من النقدية السائلة ويمكن الوصول إليها من خلال تحليل الودائع إلى ودائع ممكنة السحب وودائع لن يتم سحبها إلا تحت ظروف معينة.

- **سيولة الإقراض:**

ويمكن الوصول إليها من خلال تحديد نسبة موسمية القروض، وتحديد حجم القروض العارضة[1]، إن الاحتفاظ بالسيولة الملائمة سيؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- رفعة السمعة المالية والائتمانية.
- الاستفادة من الخصم.
- القدرة على التوسع والاستثمار واغتنام الفرصة المتاحة.
- مواجهة الأزمات المالية والتقلبات في الاقتصاد والانحرافات في الحصول على التدفقات النقدية المتوقعة.
- وبذلك يتضح أن متطلبات السيولة تتوقف على كل من الودائع والقروض.

تلتزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية من إجمالي الودائع وما في حكمها مع ضرورة توافر قدر إضافي من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي والفعلي على القروض والسلفيات، وكذلك السحب غير المتوقع من الودائع، مما يبين مدى الصعوبة التي تنطوي عليها عملية تقدير الاحتياجات من السيولة.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000،ص 232.

[2] دريد كامل آل شبيب،**مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 84.

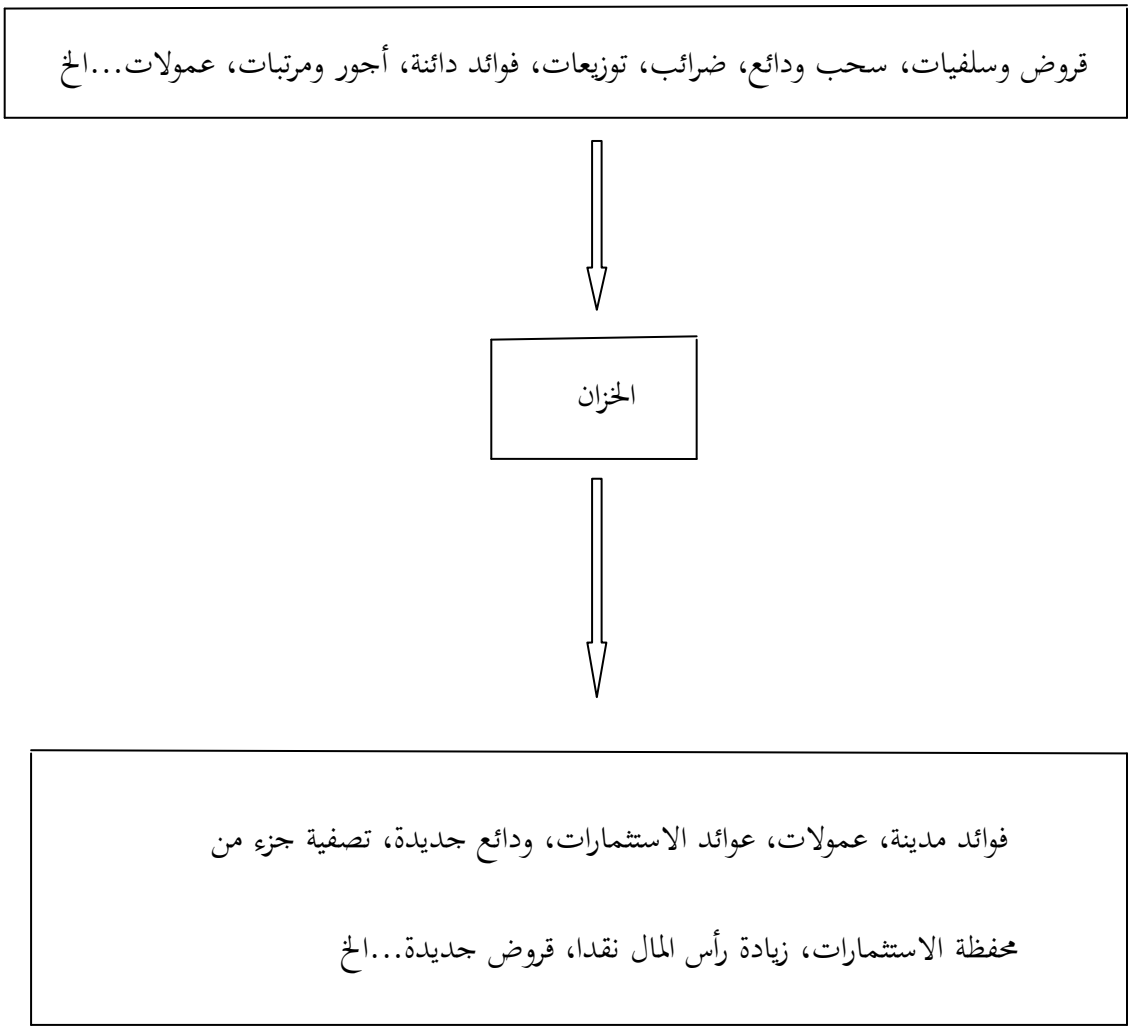
تعتبر النقدية بخزينة البنك واذونات الخزينة المشكل الأساسي للسيولة لذلك يجب التعرف على تطور هذا البند ،بينما تعتبر القروض والسلفيات اقل سيولة من البند السابق وتشير نسبة القروض والسلفيات /الودائع ،إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء ،وتسمى هذه النسبة بنسبة التوظيف فكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية ،وفي نفس الوقت لها اثر نفسي حيث يجب على الإدارة توخي الحيطة والتروي عند منح قروض إضافية.

من الناحية النظرية تمثل الودائع الحد الأقصى للقروض والسلفيات التي يمكن للبنك منحها للعملاء ولكن من الناحية العلمية لا تتجاوز نسبة التوظيف 60% من الودائع.

وقد تقاس السيولة أيضا بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة كالودائع ويعتبر هذا المقياس أكثر فعالية من استخدام نسبة القروض /الودائع ،لان هذا المقياس (الأصول السائلة /الودائع) يتضمن أي متحصلات من القروض القائمة وكذلك الأموال التي قد يقترضها البنك من الغير ،وبذلك يمكن تشبيه مركز السيولة لأي بنك كالخزان تدخل وتخرج منه النقدية، والفرق بينهما (المدخلات والمخرجات)بشكل الرصيد النقدي وقد يدخل تحت هذا البند أيضا الأوراق المالية الحكومية أو المضمونة منها المتدرجة في تواريخ استحقاقها طالما أنه يمكن تحويلها النقدية بدون خسارة.

تختلف الاحتياجات من السيولة من بنك لأخر،وأيضا تختلف هذه الاحتياجات من وقت لأخر بالنسبة للبنك بسبب اختلاف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وهو ما يمكن توضيحه بالمخطط التالي:

الشكل (1.1): التدفقات النقدية في البنك



المصدر:محمد سعيد أنو سلطان، إدارة البنوك مرجع سبق ذكره، ص153.

يدعو ما سبق إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة بالتنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات، ودراسة سلوك الودائع، وذلك حتى لاضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر، ويساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية.

يمكن بالرجوع إلى البيانات الماضية، التعرف على التغيرات في حركة كل من الودائع والقروض وبالتالي تقدير حجم السيولة المطلوب.حيث تزداد الحاجة في الحالتين الآتيتين:

- زيادة القروض والسلفيات بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع.

- تناقص الودائع بدرجة أكبر من تناقص القروض والسلفيات .

وبذلك يتضح أن متطلبات السيولة تتوقف على كل من الودائع والقروض.

أولا: السيولة لمقابلة سحب الودائع

تتمثل متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم سلوك الودائع لدى البنك فهب تمثل التزامات من قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى:

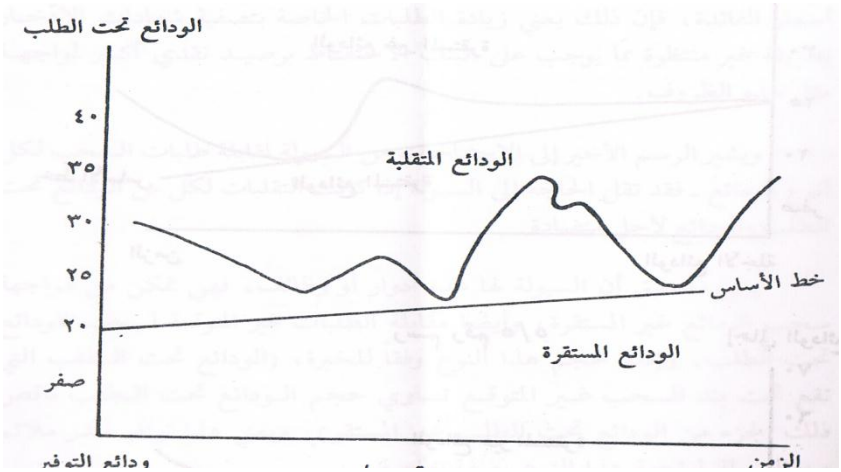
- ودائع مؤكدة السحب.
- ودائع محتملة السحب.
- ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.
- وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة كلما تطلب ذلك سيولة أكبر، ومن أمثلة الودائع المؤكدة، سحب المرتبات المحولة إلى البنك،فقد يتم سحبها خلال أسبوع وكذلك الحال بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.
- بصفة عامة تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة.

ويمكن التعرف على الودائع المتقلبة،باستخدام الرسوم البيانية للودائع على مدار سنوات أو شهور حيث يمكن التوصل إلى ما يسمى بخط الاتجاه أو الأساسي وهو الخط الذي يمر بالقرب من النقاط الدنيا للودائع وبذلك تتحدد الودائع

المستقرة التي تقع أسفل هذا الخط، أما الودائع غير المستقرة فهي تقع أعلى خط الأساس كما تبرزه الرسوم البيانية الربعة الآتية[1]:

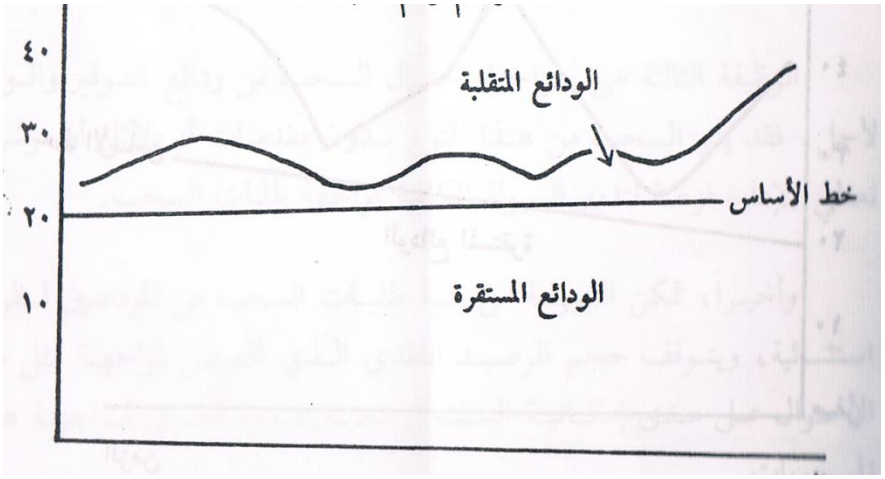
[1] محمد سعيد أنو سلطان، مرجع سبق ذكره، ص154.

الشكل (1-2): خط الاتجاه للودائع تحت الطلب



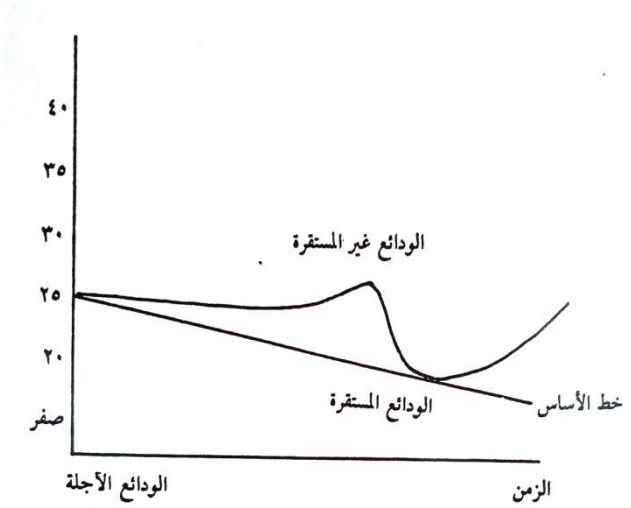
المصدر: محمد سعيد أنو سلطان، إدارة البنوك،ص155.

الشكل(1-3):خط اتجاه ودائع التوفير



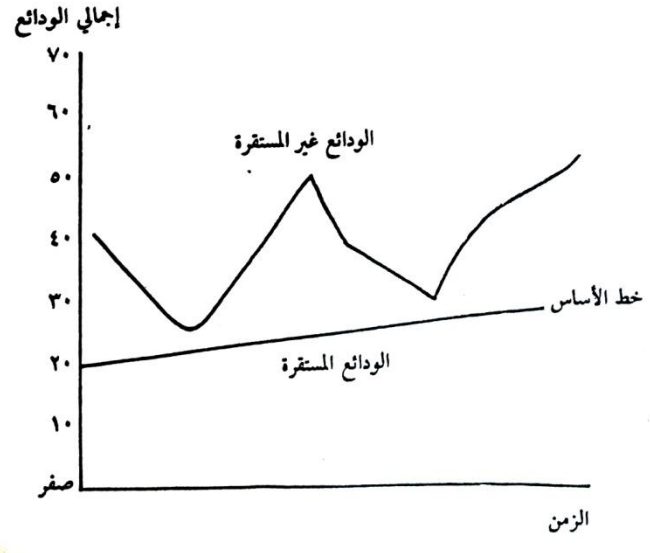
المصدر:عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، ص11.

الشكل (1-4): خط اتجاه الودائع الأجل



المصدر:عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف،الادارة الحديثة في البنوك التجارية ، ص112

. الشكل (1-5):خط اتجاه إجمالي الودائع



المصدر: محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك ، ص156.

تبين الرسوم السابقة خط الأساس وهو عبارة عن الخط الفاصل بين الودائع المستقرة وغير المستقرة لكل من الودائع تحت الطلب، وودائع التوفير،والودائع الأجل،ولاشك أن ذلك يساعد في رسم سياسة السيولة، والاستثمار للودائع ولاشك أن ذلك يساعد في تحديد درجة الأمان.

ويشير الرسم الأخير إلى الاحتياطات من السيولة لمقابلة طلبات السحب لكل أنواع الودائع فقد تقل الحاجة إلى السيولة إذا كانت التقلبات لكل من الودائع تحت الطلب والودائع الأجل متضادة.

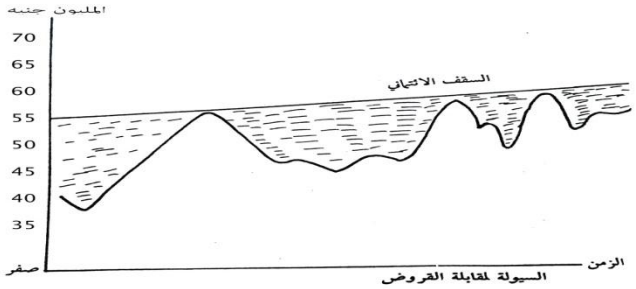
يعني مما سبق أن للسيولة عدة وظائف وأدوار، فهي تكمن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة، أيضا مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة.

وأخيرا تكمن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الأحوال على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات.

ثانيا: السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات:

تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع ولتجنب هذا الوضع تحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء، المؤكدة السداد، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات،وتسمى هذه السيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات هو قد تكون هذه المتطلبات من السيولة الموسمية أو المؤقتة والتي تماثل الودائع غير المستقرة حيث يمكن أبرازها بالرسم البياني التالي:

الشكل (1-6):السيولة لمقابلة القروض



المصدر :عبد الغفار حنفي ،عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، ص 140.

فالخط الذي يمر بالنقطة القصوى يسمى بالسقف الائتماني فالزيادة في القروض تعني المزيد من السيولة، فالنقط أسفل الخط أو السقف الائتماني تمثل الأصول السائلة في الأجل القصير التي يجب أن تكون في حوزة البنك لمقابلة هذه الاحتياجات الموسمية.

إذا زادت القروض بدرجة اكبر من الودائع وكانت الإدارة تتوقع ذلك فلا بد منان تدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات، وتعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل، لذلك فإن إمكانية الاقتراض المستقبلي للبنك تتوقف على موارده المالية سواء بطريقة مباشرة عن طريق زيادة الودائع، أو بطريقة غير مباشرة وذلك بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض والسلفيات أو بيع بعض الأصول التي يملكها البنك.

إذا كانت نسبة القروض على الودائع مرتفعة استلزم الأمر البحث عن حل ملائم لتوفير السيولة لتمويل القروض المحلية من خلال حملة لتنشيط وتنمية حجم الودائع أو التكامل مع مؤسسة مالية أخرى[1].

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص158-159.

المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة

تتمثل نظريات إدارة السيولة في[1]:

1. نظرية القرض التجاري:Trading Loan Theary

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه، والتي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقا لهذه النظرية فإن المصارف لاقترض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية او الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات وتناسب هذه النظرية في سيولة المجتمعات التجارية، حيث أن الغالبية العظمى من عملاء المصرف الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة.

2. نظرية التحول:Shif Ability Theory

إن هذه النظرية تشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية،أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة.

3. نظرية الدخل المتوقع: Anticipatedi Income Theory

عندما طرحت هذه النظرية للسيولة، كانت عبارة عن محاولة لنقل ادارة السيولة من مفهوم التركيز على القروض التجارية القصيرة،وعلى الضمانات المقدمة من خلال التزام بين مواعيد القروض ومواعيد تحقق الدخل للمقترض، واهم ما في هذه النظرية نقلها الاهتمام في إدارة السيولة إلى اهتمام بحالة عملاء، دون اهتمام كبير للأصول الأخرى، بما فيها الأوراق المالية، وذلك لتدني الأهمية النسبية للأصول الأخرى ضمن الموجودات، وهناك الكثيرين ممن يؤيدون هذا التوجه ويعتبرونه توجها عقلانيا يتطابق والنمو الكبير في حجم القروض.

[1] أحلام بوعبدلي ، حمزة عمي سعيد، **دعم تسير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات الجلد7، العدد2، جامعة غرداية، 2014، ص103-104.

4. الاقتراض من البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز المصرفي، تلجأ إليه المصارف لمدها بالسيولة اللازمة عند الحاجة إليها، في حالات الضيق الموسمي وفي أوقات الأزمات الطارئة أما بواسطة عملية إعادة الخصم، آو الاقتراض المباشر، واهم ما يميز هذا المصدر انه مؤقت، حيث يقدم لحين قيام المصارف بتعديل أوضاعها وتجاوز فترة الأزمة، وبعدها يتم تسديده، لان البنك المركزي ليس مصدرا دائما للسيولة للجهاز المصرفي[1].

المطلب الرابع: الصعوبات التي تؤثر في إدارة السيولة البنكية

تواجه المصارف صعوبات تؤثر في نشاطها حيث تقوم بدور الوساطة بين الدائنين والمدنين لديها ومن بين هذه الصعوبات ما يلي[2]:

1. السيولة والاستحقاق:liquidity and maturity

إن التباين بين الموجودات والمطلوبات من حيث السيولة والاستحقاق حيث تكون معظم مطلوبات المصارف liabilitiesذات سيولة سريعة واستحقاق قصير الأجل، بينما تكون معظم ومجوداتهاassetsذات سيولة بطيئة واستحقاق طويل الأجل"انه يدعو المصارف للاستقرار في مراقبة وضع السيولة liquidity positionوباستمرار، ومن ضمن وسائل الحماية المتاحة يتم الاحتفاظ باحتياطي مناسب.

2. المخاطر: Risks

إن الالتزامات التي تترتب على المصارف تجاه المودعين تكون قليلة المخاطر،بينما التزامات العملاء المقترضين، من المصارف تكون ذات مخاطر أكبر،وعلى المصارف أن تحتاط وتتجنب الخسائر التي قد تلحقها من عمليات الإقراض أو الاستثمار، وتقلل المصارف من هذه المخاطر من خلال التوزيع في حفظتها الائتمانية والاستثمارية مع تجنب التمويل والاستثمار المرتبط بمخاطر عالية، ومع اخذ الضمانات الكافية على عمليات القرض والتسهيلات التي يمنحها،ومع تخصيص الاحتياطات المناسبة لحجم العمليات الائتمانية المقدمة.

3. الملاءة: Solvency

يكون المصرف بحالة الملائمة إذا كان قادرا على الإيفاء بجميع ديونه، وهذا يعني بقاء ومجوداته أكثر من مطلوبا ته، والعكس هو الإفلاس Lnsolvency.وتختلف مشكلة الملاءة عن مشكلة السيولة .فقد يكون المصرف بحال

---

[1] ملتقى الأقصى، **إدارة السيولة في المصارف التجارية**، على الموقع14/02/2017 alaqsalave.ahlamontada.com

[2] عمر محمد فهد شيخ عثمان، **إدارة الموجودات /المطلوبات** لدى المصارف **التقليدية والمصارف ا لإسلامية**، أطروحة دكتوراه، في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق دمشق، 2009، ص28

ملاءة،وفي نفس الوقت يعاني من مشكلة السيولة إذ لم يستطع تسبيل بعض ومجوداته بسرعة ودون خسارة،لكي يتمكن من الوفاء للمودعين في الوقت المناسب.

4. الربحية:

مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الرئيسية للسيولة والمخاطر (المرتبطة بالاقتراض والاستثمار)، فإن المصارف تهدف للربح من نشاطاتها،لذلك عليها أن تأخذ عامل الربحية على أهمية مساوية لعوامل السيولة والمخاطر[1].

[1] عمر محمد فهد شيخ عثمان، مرجع سبق ذكره، ص28.

خلاصة:

إن موضوع إدارة السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية حيث تعرف السيولة المصرفية بأنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة لمواجهة طلبات الزبائن في سحب الودائع والسحب من الاعتماد المفتوح للعملاء حيث يمكن تصنيف السيولة إلى ثلاثة عناصر هي السيولة القانونية، السيولة الإضافية،السيولة الاحتياطية وتختلف الاحتياطات من السيولة من بلد إلى أخر وأيضا تتباين من وقت لأخر بسبب اختلاف التدفقات النقدية.

ومن المشكلات الرئيسية في إدارة المصرف هي كمية السيولة التي يجب إن يحتفظ بها المصرف أو جهاز المصرفي، إذ إن زيادة السيولة تعني أن المصرف أو الجهاز المصرفي يضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال السائلة، أو أن المصرف أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد الوطني.

فقد يخسر المصرف عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف سيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطان الرقابية (البنك المركزي)والمودعين، وتكمن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الإرباح.

الفصل الثاني:

عموميات حول العائد والمخاطرة

تمهيد:

يعد العائد في البنوك التجارية من أهم المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، حيث يعرف العائد بأنه العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي تسعى إلى تحقيق هذه الأرباح، كما أن العائد يعد هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية والوحدات الجزئية بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه.

ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية في عصرنا الحالي مخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر الفائدة، مخاطر الرافعة، مخاطر عدم التسديد ونتيجة لتنوع المخاطر التي تواجه البنوك التجارية أصبح من البنوك الضروري على أي مدير أن يدرك طبيعة كل نوع من هذه المخاطر التي يمكن أن تنعكس سلبا على مكانة البنك.

لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأولى ماهية العائد في البنوك التجارية وفي المبحث الثاني إلى ماهية المخاطرة في البنوك التجارية وفي المبحث الثالث تناولنا أهم مؤشرات تحليل العائد وعلاقته بإدارة السيولة والمخاطرة.

المبحث الأول: ماهية العائد

تهتم الإدارة بمدى ربحية البنك في المجالات المختلفة لتوظيف الأموال حتى تتمكن من توجيه هذه الأموال في الاتجاه السليم، وعلى اعتبار أن البنك التجاري هو مؤسسة ربحية فهو يسعى إلى تحقيق العائد الأمثل من نشاطاته المختلفة فالأرباح تؤدي وظائف اقتصادية عديدة يستطيع البنك من خلالها تحقيق أهدافه.

المطلب الأول: مفهوم العائد وأنواعه

لقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين الفرع الأول تضمن مفهوم العائد والفرع الثاني تضمن أهمية العائد.

الفرع الأول: مفهوم العائد

يعرف العائد على انه مايحصل عليه المستثمر في المستقبل نتيجة تضحيته في الوقت الحالي بأمواله من خلال توظيفها بالعملية الاستثمارية لفترة زمنية محددة، إلا أن حصول المستثمر على العائد المتوقع ليس مؤكدا نظرا لما يحيط بالاستثمار من احتمالات وقوع الخسارة، وتغيير السياسات الحكومية وتغيير سعر الفائدة وتقلبات سعر الصرف وظروف غبية يعجز المستثمرين معرفتها رغم التطور العلمي والتكنولوجي، فتبقى تنبؤات المستثمر معرضة لشئ من عدم اليقين.

- **تعريف1**: يعرف العائد على انه مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة.[1]
- **تعريف2**: هو الهدف الاسمي لأي مستثمر، سواء كان فرد أو شركة أو بنكا أو صندوقا استثماريا وإذا كان العائد معروفا مسبقا ومضمونا إلى حد ما بالنسبة لبعض الأنواع من الاستثمارات مثل سندات الخزينة والسندات المضمونة من قبل السلطات العمومية وأدوات العائد بصفة عامة، فهو غير معروف مسبقا وغير مضمون التحصيل بالنسبة للبعض الأخر من الاستثمار مثل الأسهم.
- **تعريف 3**: العائد هو التدفق النقدي الحقيقي الذي يحصل عليه المستثمر خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم التعبير عنه بشكل نسبي من تكلفة الاستثمار في بداية الفترة، ويسمى بالعائد لفترة الاقتناء.

وعليه العائد هو: مقدار التغيير في قيمة الأصل محل الاستثمار مضافا إليه التوزيعات والفوائد المحصلة[2].

[1] سيرين سميح أبو رحمة، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009، ص128.

- **تعريف4**: يعرف العائد باختصار على انه "المردود الذي يحققه الاستثمار"[1].
- **تعريف5**: العائد بصفة عامة هو المقابل الذي يطمح المستثمر الحصول عليه مستقبلا نظير استثماره لأمواله خلال فترة زمنية معينة[2].
- **تعريف6**: العائد هو المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق البنكية ولجودة إدارتها.وهو يسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفير وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل[3].
- **تعريف7**: ويعرفه بعضهم من وجهة نظر محاسبية واقتصادية من حيث وجهة محاسبية: هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة معينة.

من وجهة نظر اقتصادية: هو الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا إليها الفرص البديلة،ويعني ذلك إن العائد الاقتصادي اقل من العائد المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة.

الفرع الثاني: أنواع العائد

يمكن التميز بين عدة أنواع من العوائد وذلك حسب التصنيف، فهناك العائد الفعلي والمتوقع والعائد المطلوب[4].

1. العائد الفعلي:

هو العائد الذي يحققه المستثمر جراء اقتناءه أو بيعه لأداة استثمارية وبذلك فهي قد تكون عوائد ايرادية أو عوائد رأسمالية، أو مزيجا بينهما ويطلق عليه بالعائد التاريخي.

2. العائد المتوقع(العائد المحتمل):

وهو الاحتمال غير الأكيد لحدوث هذا العائد، إذ يستحيل التأكد من وقوع ذلك العائد فيتم تقديره عن طريق نسب احتمالية، وعليه لا يستطيع المستثمر معرفة معدل العائد الذي سيدرسه الاستثمار في ورقة معينة وبالتالي فإنه يستطيع صياغة توزيع احتمالي بمعدلات العائد المحتملة.

[1] سفيان بريم، **تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة**، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016، ص6.

[2] سفيان بريم، مرجع سبق ذكره، ص6.

[3] حماد طارق عبد العال، **حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب**، الدار الجامعة، عمان، 2005، ص 477.

[4] دلال بكاري، **اختبار العلاقة بين العائد والمخاطرة في سوق الأوراق المالية** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2015،ص6.

3. العائد المطلوب:

هو ذلك العائد الذي يسعى ويرغب المستثمر في الحصول عليه كنتيجة للتضحية بأمواله الحالية وعادة ما يكون هذا العائد ملائما لمستوى المخاطر القابلة له، أو التي يتعرض لها المشروع أو أداة الاستثمار، ويتكون العائد المطلوب من جزأين هما العائد الخالي من المخاطر وبدل المخاطر(علاوة الخطر).

أ. العائد الخالي من المخاطر:

هو ذلك العائد الذي يمكن أن يحققه المستثمر لو أنه وجه أمواله إلى مجالات لا تتعرض للمخاطر نهائيا أي مجالات خالية من لخطر.

ب. علاوة المخاطر:

وهو معدل العائد الذي يكفي لتعويض المستثمر عن الخطر الذي ينطوي عليه الاستثمار في الأوراق المالية ويمكن التعبير عن العائد المطلوب باستخدام نموذج توازن الأصول المالية من خلال معادلة خط السوق[1].

معدل العائد المطلوب=(معدل العائد الخالي من المخاطر+بدل المخاطر)

المطلب الثاني: مصادر العائد البنكي

هناك عدة مصادر بنكية للعائد والتي تتمثل في الإيرادات البنكية وعمولات مقبوضة.

1. إيرادات الفوائد:

وهي مجموع الفوائد المكتسبة على كل أصول البنك، كالقروض، الودائع لدى مؤسسات أخرى والأوراق المالية[(2)]، فهي إيرادات تنتج عن استثمار البنك، وهي كما يلي[3]:

[1] دلال بكاري، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص69.

[3] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها** ، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص220.

- فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية و المراسلين في الخارج حيث أنه عوضا من أن يحتفظ البنك بالمبالغ العاطلة دون استخدام، فإنه يودعها لدى المصارف المحلية التي تكون بحاجة إليها، ويحصل مقابل ذلك على فائدة بالسعر السائد في السوق، أما بالنسبة للأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج، فهي تتعلق بالتجارة الدولية، فهناك بلاد تمنح عليها فوائد وأخرى لا تمنح عليها فائدة.
- الفوائد المحصلة من أذونات الخزينة،إضافة إلى الإيرادات المتأتية من خصم الأوراق التجارية، كالكمبيالات والإيرادات المتأتية من مشاريع المشاركة.
- فوائد القروض والسلفيات ومحفظة الأوراق المالية والتجارية حيث تمثل القروض والسلفيات أهم عنصر من عناصر إيرادات هذه البنوك، أما بالنسبة للأوراق المالية فإن البنوك تستثمر جانبا من أموالها في شراء هذه الأوراق، وتتمثل أهم عناصر إيرادات الاستثمارات المالية في أرباح الأسهم، فوائد السندات، أرباح بيع الأسهم والسندات، أما الجزء الأخر الذي تحقق البنوك منه عائد، فهو قيامها بخصم الأوراق التجارية، خاصة الكمبيالات المخصومة.

2. عمولات مقبوضة:

أهمها تلك التي يحصلها البنك التجاري من فتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان وأيضا إيرادات خدمات الأوراق المالية مثل مصلحة العملاء، كما تقترض البنوك اعباءا على نشاط فحص الحساب و أجور إيداع على حفظ الودائع و الأوراق المالية وغير ذلك من العمليات، إضافة إلى إيرادات استثمارات المحفظة المالية الخاصة بالبنك (الاستثمارات الحقيقية).

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على العائد في البنوك

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لأهدافها المتعلقة بتعظيم عوائدها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه العوائد، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها، وقد تم استعراض هذه العوامل كما يلي:

1. العوامل الخارجية

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في العائد في البنوك فيما يلي[1]:

أ. الظروف الاقتصادية والسياسية:

يتأثر العائد في البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدول.

ب. التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:

تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط البنكية تهدف إلى ضبط الأداء البنكي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض البنوك، تتمثل في القيود على حركة وحجم التسهيلات و الاحتفاظ بقدر اكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

ت. السياسة النقدية:

تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير في سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة وموجوداتها ومطلوباتها، وبالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير على عوائدها، وهنالك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها البنك المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي، وبالتالي إحكام سيطرته على عرض النقد من اجل الوصول للأهداف النهائية المتوخاة، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للمصرف المركزي من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشيا مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد.

[1] منذر مرهج، وآخرون، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد2، 2014، ص334.

ث. الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:

تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في عائد البنوك التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للبنوك التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع البنوك الإسلامية دون البنوك الربوية، مما يؤثر في عائد البنوك التجارية، كما أن قوة الجهاز المصرفي ومتانته، وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه البنوك وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها مما قد ينعكس بدوره على عائد هذه البنوك.

ج. المنافسة:

تؤثر المنافسة بين البنوك التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه البنوك، واضطرارها نتيجة لذلك لدفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

ح. أسعار الفائدة:

تزداد ربحية البنوك التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دورا فعالا في التأثير في استثمارات البنوك.

2. العوامل الداخلية:

تتمثل العوامل الداخلية المؤثرة على العائد في البنوك فيما يلي:

أ. أرباح (أو خسارة)الأوراق المالية:

تؤثر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع (أو انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية البنك، ومن المعروف أن هدف البنوك التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية.

ب. إدارة المصرف:

تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى قدرة إدارة البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، فقدرة إدارة البنك على إدارة هيكلها المالي بشقيه(إدارة الموارد، إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف البنك.

ت. حجم البنك:

يقاس حجم البنك بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار مايملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم البنك (مقاسا بالموجودات) يؤدي انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة،بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر، الأمر الذي يزيد من معدل العائد على الحقوق الملكية، كما أن حجم موجودات البنوك التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائما أن زيادة موجودات البنك سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها، وفي حالة قياس حجم البنك بما يملكه من حقوق الملكية(رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة) نجد أن هذه البنوك التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي قد تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية[1].

ث. هيكل الودائع:

تركز البنوك التجارية على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك البنوك التجارية مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر كمل تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل الحصول على الأموال.

[1] منذر مرهج وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 334.

ج. توظيف الأموال:

توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعدان أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية البنك، حيث أن الدخل المتولد عنها يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك وبالذات الدخل المتولد من القروض، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المردة للدخل على ربحية البنك التجاري، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، ويعد قرار إدارة البنك في توظيف موارده في القروض و الاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة البنك للسيولة ومدى توفر فرص استثماري جيدة مدرة للدخل[1].

المبحث الثاني: ماهية المخاطرة

إن مصطلح المخاطرة كما يستخدم في الاقتصاد لا يعني مجرد احتمال الخسارة، فالاقتصاديون يستخدمون هذا المصطلح ليشمل كل من احتمال المكسب واحتمال الخسارة، أي بعبارة أخرى البعد أو الانحراف عن اليقين في أي من الاتجاهين وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم المخاطرة البنكية

لقد قمنا بإعطاء عدة مفاهيم حول المخاطرة البنكية والتي تمثلت فيما يلي:

- **تعريف 1**:

حالة المخاطرة هي الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع فيها توزيعات احتمالية للحدث على ضوء الدراسات السابقة[2].

- **تعريف 2**:

يعرف ويبستر المخاطرة بأنها"فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة"[3].

[1] منذر مرهج، مرجع سبق ذكره، ص335.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق**، جامعة الإسكندرية، مصر، 1996، ص 240.

[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

- **تعريف 3:**

المخاطرة هي مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا، وبالتالي هي عبارة عن أداة يمكن من خلالها قياس درجة عدم التأكد[1].

- **تعريف 4:**

تعرف المخاطرة على أنها "احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار وتقاس المخاطرة بناءا لذلك بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي عن العائد المرجح أو المتوقع[2].

تعريف شامل: تعرف المخاطرة بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى أثارها إلى تعثر المصرف أو إفلاسه.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

تقسم المخاطر البنكية التي تواجهها البنوك إلى عدة أنواع من المخاطر والتي يمكن ذكرها كما يلي[3]:

1. المخاطر الائتمانية:Crédit Risk

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك على الرغم من وجود مخاطر مهمة أخرى كمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، مع العلم أن كثيرا من الدراسات المصرفية أشارت إلى أن معظم الأزمات التي تعرضت إليها البنوك والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة أو الدول النامية كان أهم أسبابها هو تعثر الائتمان الذي جعل ذلك في أساسيات اهتمام المسؤولين في الدول التي حدثت فيها الأزمات فقط ولكن على المستوى المصرفي الدولي، وخصوصا المؤسسات المالية والدولية كبتك التسويات الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الدول.

[1] منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، الطبعة الرابعة، المكتب العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص 440.

[2] مطر، فايز تيم، **إدارة المحفظة الاستثمارية** ،الطبعة الأولى ،دار الوائل للنشر ، الأردن، 2005، ص 32.

[3] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013، ص61-74.

2. مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي يجب التطرق إليها بالتفصيل فيما يلي:

أ. تعريف مخاطر السيولة

هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه إلى الخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص في السيولة النقدية بأسعار مرتفعة.

تعرف مخاطر سيولة السوق على أنها مخاطر نشاط البنك في سوق غير سائلة حيث يؤثر البنك على أسعار هذه السوق بشكل مباشر وفي مثل هذه الحالة لا يمكن إجراء العمليات التي تم التخطيط لها في الوقت المناسب[1].

ويعبر خطر السيولة عن احتمال توقف أو انقطاع الدفع بالنسبة لمؤسسة بنكية يحدث عامة بعدم إمكانية إعادة التمويل أو بشرط تعجيزي لإعادة التمويل والتي بدورها تؤدي إلى خسارة ،هذا النوع من الأخطار مرتبط بهيكلة الميزانية وهو جد حساس لأي اختلال توازن في الميزانية كما في حالة وجود قروض طويلة ومتوسطة الأجل ممولة عن طريق ودائع تحت الطلب، وتنشا مشكلة السيولة عادة من أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وتباين بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها[2].

ثانيا: أسباب مخاطر السيولة

- تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب
- تظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة
- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مم يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال استحقاق الموجودات.

[1] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2005، ص 211.

[2] كركار ملكية، تحديث الجهاز المصرفي على ضوء معايير بازل ، رسالة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2004، ص 34.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- سحب كثيف من المودعين لودائعهم أو ادخار الزبائن[1].

ثالثا: مؤشرات قياس مخاطر السيولة

هناك طريقتان[2]:

1. طريقة مؤشرات السيولة:

أ. مؤشر النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات

يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في المصارف إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار ا ن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة

ب. مؤشر الموجودات النقدية والاستثمارات /إجمالي الموجودات.

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة.

ت. مؤشر التسهيلات الائتمانية /إجمالي الموجودات.

يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة .

ث. مؤشر الموجودات الحساسة لسعر الفائدة /المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

يقيس هذا المؤشر مخاطر سعر الفائدة في المصارف فإذا كانت قيمة هذا المؤشر اكبر من عائد المصرف كانت المخاطرة أعلى والعكس صحيح.

[1] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2] أحلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 107.

2. طريقة سلم الاستحقاق:

يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في فترات زمنية محددة للوصول إلى الفجوات، وبناءا على ذلك يتم وضع الخطط المناسبة لهذه الفجوات،كما ويمكن وضع نسب للفجوات التراكمية السالبة، مثل:

الاستثمارات المطلقة من يوم إلى 7 أيام (**10**) من الملكية.

الاستثمارات المطلقة من يوم إلى شهر (**20**) من الملكية.

3. مخاطر الفائدة:Inter est Risc

وهي أنواع مخاطر السوق Market RISC التي تحدث نتيجة تغير أسعار الفائدة وعدم ملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها البنك، إن تقلب أسعار الفائدة صعودا وهبوطا يدل دلالة واضحة على تغير عوائد وقيمة موجودات ومطلوبات البنك، مع العلم أن مخاطر أسعار الفائدة لا يمكن تجنبها بالتنويع ولكن يمكن مواجهة هذه الخسائر عن طريق التغطية

4. مخاطر الرافعة:Lever âgé RISC

ويقصد بها زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى رأسماله الكلي والتي تؤدي إلى زيادة المخاطرة كلما زادت هذه النسبة وهناك نوعان من الرفع أولهما هو الرفع الماليfinancial leverage والذي ينجم عن الأعباء الثابتة المتمثلة في فوائد الديون والتي تعود إلى اعتماد البنك على أموال مقترضة، وكلما كانت البنوك تتصف بارتفاع درجة الرفع لديها، تعد أكثر عرضة لمخاطر الفشل في الوفاء بما عليها من التزامات للغير في حالة تعرض إيراداتها للانخفاض لسبب أو لأخر وثانيهما الرفع التشغيلي Operational Leverage وتتمثل في الأعباء الثابتة التي تتعلق مباشرة بعمليات وأنشطة البنك مثل الاندثار ومرتبات الإدارة وغيرها[1].

[1] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 74.

5. مخاطر السوق: Market Risk

من المتعارف عليه أنه في الاقتصاديات التي تطبق نظام السوق(النظام الرأسمالي مقارنة بالنظام الاشتراكي)فإن قيمة موجودات ومطلوبات البنك التجاري تكون في حالة من عدم الثبات وفي تغير مستمر بسبب حالة عدم التأكد المتعلقة بنوعين من المخاطرة وهي المخاطرة السعرية Price Risk والأخرى مخاطر أسعار الفائدة Interest Rote Risk.[1]

6. مخاطر التسوية:

هي المخاطر الناشئة ضمن الصرف، لا سيما خلال الفترة التي تفصل ما بين اللحظة التي لا يمكن فيها الإلغاء من طرف واحد، لأمر بدفع أداة مالية تم بيعها والاستلام النهائي للأداة التي تم شرائها.

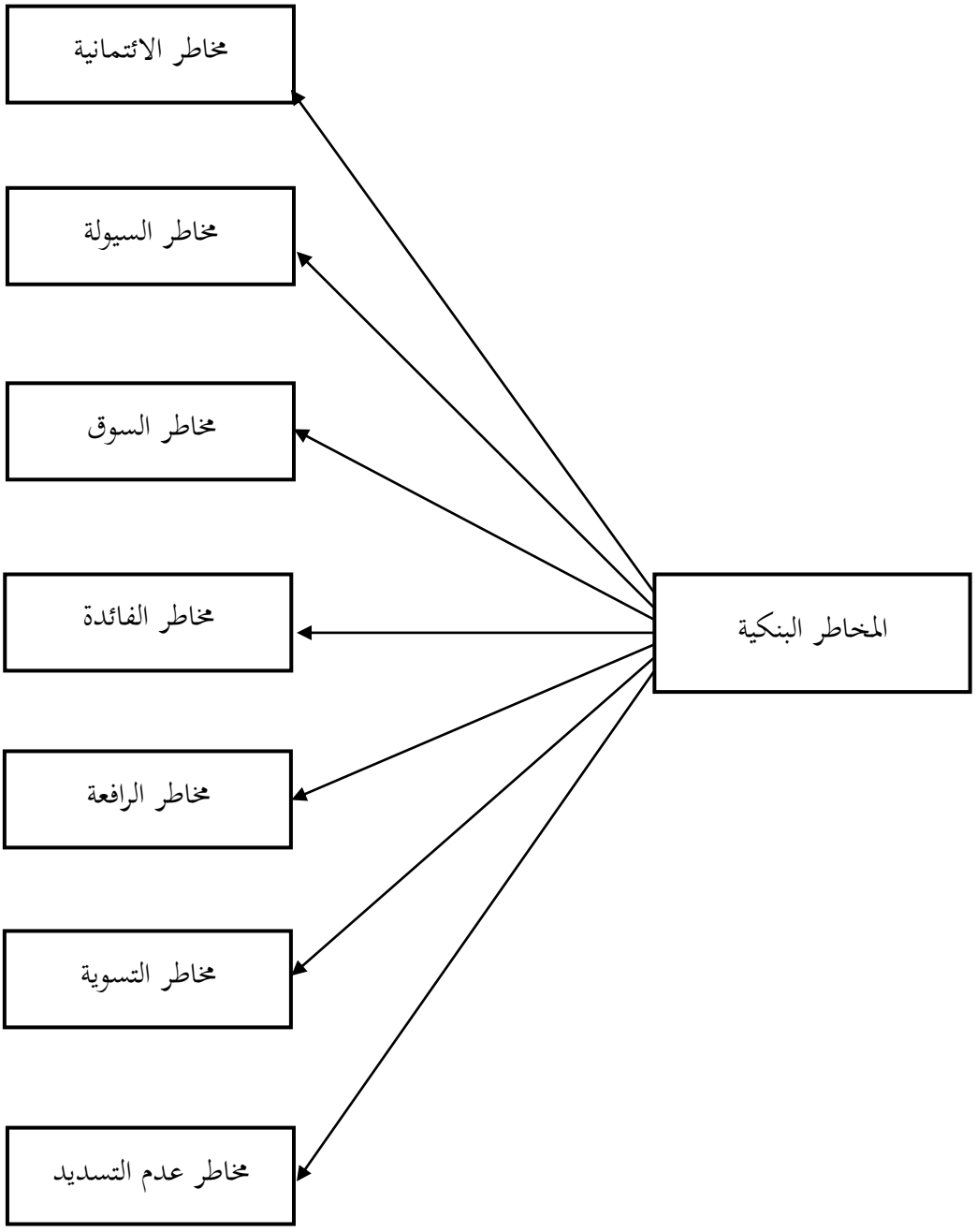
7. مخاطر عدم التسديد:

وهي المخاطر المهمة بالنسبة للبنك فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو أخر أو أن البنك يعجز عن تحصيل ماله في الأجل المحدد لنفس الأسباب، وهذا ما يفسر أنه مهما كانت الضمانات من حيث الحجم والنوع فإنها غير كافية لضمان تحصيل القرض وهمها حاول البنك تحصيل أمواله بالطريقة القانونية فهي تعد له خسارة نظرا للتكاليف المادية والمعنوية وخسارة للوقت كما تفوت علية فرصا أخرى لتوظيف أمواله أخذين بالاعتبار المدة الزمنية التي تتطلبها إجراءات المنازعات القضائية على القروض غير المسددة[2].

[1] اسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2014، ص 354-355.

[2] بوعشة مبارك، **إدارة المخاطر البنكية** ، المركز الجامعي العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، بدون سنة، وبدون ص.

الشكل(1-2): أنواع المخاطرة البنكية:



المصدر : من إعداد الطالبتين على المعطيات السابقة

المطلب الثالث: طرق قياس المخاطرة البنكية

سنتطرق في هذا المطلب إلى طرق قياس المخاطر البنكية[1]:

1. قياس المخاطرة في حالة المعلومات التاريخية:

تتعلق المخاطرة بحالة عدم تجانس العائد أي حالة التشتت وكلما زاد التشتت كلما زادت درجة المخاطرة، وقد ثبت علميا أن أفضل طريقة لحساب التشتت هي الانحراف المعياري في حالة تساوي المتوسطات الحسابية لعوائد الأصول المراد المفاضلة بينهما، أما إذا كان المتوسط الحسابي لعوائد المشاريع غير متساوي فالأفضل الاعتماد على معامل الاختلاف، لأنه يعتبر مقياس للتشتت النسبي:

أ. حساب الانحراف المعياري:

$$\sigma = \sqrt{\sum \frac{(x-\bar{x})^2}{n}}$$

σ: الانحراف المعياري.

x: القيمة أو العائد خلال فترة زمنية معينة.

$\bar{x}$: الوسط الحسابي للعوائد خلال الفترة محل الدراسة.

n: عدد فترات الدراسة.

[1] فايز حداد، **الإدارة المالية (لكلية إدارة الأعمال قسم التمويل الجامعة الأردنية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، عمان، 2009، ص 132-137.

ب. حساب معامل الاختلاف:

معامل الاختلاف = الانحراف المعياري/المتوسط الحسابي × 100٪

والقاعدة هي أنه كلما ارتفع الانحراف المعياري أو معامل الاختلاف المتعلق بأصل معين كلما ارتفعت درجة المخاطرة المتعلقة بهذا الأصل والعكس صحيح.

2. قياس المخاطرة في حالة المعلومات المستقبلية:

في هذه الحالة قياس المخاطرة ، يعتبر أكثر أهمية من الحالة السابقة نظرا لأن المستثمرين والمدراء الماليين يقيمون مشاريع استثمارية مستقبلية وخصوصا عند تكوين محافظ استثمارية، ففي هذه الحالة يتم تقدير احتمال حدوث القيم المتوقعة للمشاريع الاستثمارية بناء على تجربة سابقة أو بناءا على حدس أو اجتهاد متخذ القرار.

ويتم استخراج القيمة المتوقعة (العائد المتوقع) لكل مشروع لتحل هذه القيمة محل الوسط الحسابي في معدلات الانحراف المعياري ومعدل الاختلاف.

أ. حساب القيمة المتوقعة (العائد المتوقع):

$$\overline{K} = \sum_{j=1}^{n} \text{Kj xPrj}$$

حيث أن:

$\overline{k}$: القيمة المتوقعة أو العائد المتوقع.

jk: القيمة أو العائد خلال فترة زمنية معينة.

jrP: احتمال حدوث العائد.

أو يمكن استخدام الصيغة التالية:

القيمة المتوقعة(العائد المتوقع) = مجموع القيمة × احتمال حدوثها.

ب. حساب الانحراف المعياري :

$$\sigma_k = \sqrt{\sum_{j=1}^{n}(k_j - \bar{k})\ 2\ \ xPrj}$$

ت. حساب معامل الاختلاف:

$$cv = \frac{\sigma_k}{\bar{k}}$$

أو يمكن استخدام الصيغة التالية:

معامل الاختلاف= الانحراف المعياري/العائد المتوقع.([1])

[1] فايز حداد، مرجع سبق ذكره،ص 137.

المبحث الثالث: مؤشرات تحليل العائد وعلاقته بإدارة السيولة والمخاطرة

إن البنك يهدف إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، لذلك تم وضع مجموعة من النسب المالية مهمتها قياس كفاءة وفعالية البنك في توليد الأرباح، وكذلك معرفة علاقة العائد بإدارة السيولة وكذلك علاقته بالمخاطرة.

المطلب الأولى: مؤشرات قياس العائد

على اعتبار أن العائد هو الغاية التي يسعى إلى تحقيقها البنك التجاري فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في قياس العائد وهي[1]:

1. معدل العائد على حقوق الملكية:

إن هذا المعدل يوضح مادرته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد ويقصد بحقوق الملكية ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله أي الأموال الخاصة، ويعبر عن هذا المعدل بالنسبة التالية:

- ✓ معدل العائد على حقوق الملكية=النتيجة السنوية الصافية/حقوق الملكية(حقوق المساهمون).

حيث:

ROE: معدل العائد على حق الملكية (المساهمون).

ROA: معدل العائد على موجودات المصرف.

FLM: مضاعف الرفع المالي وتحسب من قسمة إجمالي الموجودات على حق الملكية.

يعني هذا المعدل أنه كلما كانت النتيجة الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع العائد وتمكن البنك من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وزيادة الأرباح المحتجزة، وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح.

[1] رايس عبد الحق وآخرون، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة** ، الطبعة الأولى، الدار الدولية للعناب، مصر،ص 38.

*يتكون حق الملكية عادة في المصارف التجارية من رأس المال المدفوع بالقيمة الاسمية (غالبا دينار واحد) والأرباح المحتجزة والاحتياطات وفضلة رأس المال، مطروحا منها أسهم التي قام المصرف بإعادة شرائها من السوق المالي بموافقة البنك المركزي وهيئة سوق رأس المال.

2. معدل العائد على الأصول:

يعتبر هذا المعدل مقياسا جيدا للعائد والكفاءة الإدارية حيث يدل على مدى استخدام البنك لأصوله في توليد الربح ويحسب كما يلي:

معدل العائد على الأصول = النتيجة السنوية الصافية/ إجمالي الأصول.

ويتأثر معدل العائد على الأصول بنوعين رئيسيين من العوامل الأولى بيئي غير خاضع لعملية الرقابة ويتمثل في الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها كالظروف الطبيعية أما الثاني يتمثل في عوائد كمية متعلقة بمختلف الأنشطة المالية التي يمارسها البنك والتي يوجه لها موارده المالية وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباط بين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

العائد على حق الملكية = العائد على الأصول × الرفع المالي.[1]

3. مضاعف الرفع المالي:

FLM =إجمالي الموجودات /حق الملكية.

إن الرفع المالي مرتبط بشكل وثيق بمقدار المديونية والمطلوبات قصيرة وطويلة الأجل وبالتالي فإن زيادة مضاعف الرفع المالي FLM (ثبات إجمالي الموجودات) تعني انخفاض حق الملكية، مما يعني زيادة اعتماد المصرف على المطلوبات وبالتالي زيادة الرفع المالي، أي أن هناك علاقة عكسية بين زيادة حق الملكية وانخفاض مضاعف الرفع المالي وبالرجوع إلى ما تمثله نسبة ROE وبالتعويض في مكونات المعادلة الرئيسية نجد:

ROE= صافي الدخل الإجمالي/إجمالي موجودات المصرف × موجودات المصرف/ حق الملكية (حقوق المساهمين)

=صافي الدخل/حق الملكية (حقوق المساهمين).

[1] رايس عبد الحق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 99.

وعند تحليل علاقة نسبة ROE بكل منROA وFLM يتبين من المعادلة أهم أبعاد الاستثمار بالوقت الحاضر وهما العائد والمخاطرة، فمن المعلوم أن هناك علاقة طردية بين زيادة الرفع المالي وارتفاع المخاطر المالية للمصرف التجاري، فعلى سبيل المثال، إذا كانت إدارة المصرف تتوقع أن تحقق معدل العائد على موجودات المصرف مقداره 1٪ هذه السنة فإن المصرف بحاجة أن تكون موجوداته 10 دينار لكل دينار واحد من حق الملكية وذلك من أجل أن يكون العائد على حق الملكية ROEمساويا 10٪كالأتي:

$$ROE = 1\% \times 1/10 \times 100 = 0.10.$$

فإذا توقعت إدارة المصرف أن ينخفض معدل العائد على الموجودات إلى نصف بالمائة (0.005) فإن المصرف ولكي يحقق معدل العائد على حق الملكية 10٪ فقط إذا كان لكل دينار في حق الملكية يقابله 20 دينار من الموجودات كما تبين المعادلة الآتية[1]:

$$ROE = 0.005 \times 1/2 \times 100 = 0.1.$$

بالإضافة إلى النسب المالية التالية[2]:

هامش الربح: يعبر هذا المعدل عن مقدرة البنك على السيطرة والتحكم في مصاريفه وتخفيض ضرائبه على اعتبار **صافي الدخل=الإيرادات – (المصاريف+ الضرائب)**.

وبالتالي فإن ارتفاع هذا الهامش يعبر على مقدرة البنك على تقليص مصاريفه.

هامش الربح = صافي الربح / إجمالي الإيرادات.

- ويعبر هذا الهامش عن نسبة كل دينار من صافي الربح المحقق من الإيرادات الكلية.

ولمعرفة المصاريف الأكثر تأثيرا على الإيرادات يتم حساب النسب التالية:

- نسبة مصاريف الفوائد=مصاريف الفوائد/ إجمالي الإيرادات.

[1] اسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2] رايس عبد الحق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 100-102.

- نسبة المصاريف الأخرى بخلاف الفوائد = المصاريف الأخرى/ إجمالي الإيرادات.
- نسبة مخصصات خسائر القروض = مخصصات خسائر القروض/ إجمالي الإيرادات.
- نسبة الضريبة = ضرائب الدخل/ إجمالي الإيرادات.

وبمقارنة النسب السابقة بنسب البنوك الأخرى من نفس الحجم يتضح نوع المصاريف أو الضرائب التي تؤثر على أداء البنوك، وعند وجود اختلافات يجب إتمام الفحص وذلك بدراسة نسب إضافية لتبين سبب الاختلافات فقد يكون بسبب تأثير معدل الفائدة أو اختلاف مكونات خصوم البنك الذي يؤدي لاختلاف عبئ الفوائد أو قد يعود السبب لحجم الديون وحقوق الملكية.

4. منفعة الأصول:

تمثل منفعة الأصول نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل دينار من الأصول ويعبر عن مدى مساهمة الأصول في تحقيق الإيرادات وهنا يتم التقييم بفحص عوائد كل أصل قبل الضريبة بمقارنة العوائد المحققة للبنك مع عوائد البنوك الأخرى فقد تكون الاختلافات بسبب اختلاف أجال استحقاق الأصول.

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول.

- **معدل العائد على الودائع:**

ويتم الوصول إلى هذا المعدل بقسمة أرباح العام الماضي على إجمالي الودائع كما يلي:

معدل العائد على الودائع=أرباح العام الماضي القابل للتوزيع/إجمالي الودائع.

ويقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها ولكن ما يعاب على هذا المعدل أن الودائع لا تعتبر كل الأموال المتاحة للتوظيف، لذلك يتم استعمال مؤشر أخر هو معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف الذي يحسب من خلال العلاقة التالية:

معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف=النتيجة السنوية الصافية/ حقوق الملكية+ الودائع.

5. هامش الفائدة الصافي:

ويمثل هامش الفائدة الصافي مقياس لصافي العائد مقسوما على الأصول المنتجة لعائد كما يلي:

هامش الفائدة الصافي = دخل الفائدة الصافي / الأصول التي تولد مكاسب.

وعموما تمثل المؤشرات السابقة أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل العائد في البنوك التجارية[1].

المطلب الثاني: علاقة العائد بإدارة السيولة

سنتطرق في هذا المطلب إلى علاقة العائد بإدارة السيولة[2]:

السيولة والعائد لا يجتمعان إلا في أضيق الحدود فالنقدية الموجودة في صندوق البنك هي أكثر أصول المنشأة سيولة لا أرباح لها، والآلات والمباني أقل أصول المنشأة سيولة لكنها هي أساس التشغيل وجني العوائد التي تعود للمصرف، فإن أصول أي مصرف تحقق عوائد بدرجات متفاوتة تتناسب عكسيا مع سيولتها، فالمدير المالي الذي يهدف إلى تحقيق نتيجة مزدوجة في إدارة أصوله، الأولى تعظيم القيمة السوقية لثروة الملاك، والثانية المحافظة على سيولة المصرف وعدم وقوعها في أي عسر مالي لكن تحقيق العائد ليس لوحده كافيا لعدم وقوع الشركة في عسر مالي نتيجة نقص السيولة، ويهدف مدير أي بنك إلى تحقيق نتيجة مزدوجة، وتعظيم العوائد وعدم الوقوع في أي عسر مالي، وللموازنة بين العائد والسيولة طورت العديد من المداخل لإدارة الموجودات منها .

1. طريقة مجمع الأموال: The Pool Of Funds Method

تفترض هذه الطريقة لا تمييز بين أموال المشروع، وينظر لها ككم واحد يجرى استخدامها بالكم والكيف الذي يحقق هدف المشروع، تعطى الأولوية إلى أولويات توظيفاتها عناية خاصة لعنصري السيولة والعائد.

[1] رايس عبد الحق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] نصر رمضان احلاسه، مرجع سبق ذكره،ص 50.

2. طريقة تخصيص الموارد: Asset allocation methot

التمييز بين الأموال على أساس مصادرها: طبيعة المصدر والاستعمالات الملائمة له تقوم فكرتها على أساس تحديد عدة مراكز للسيولة والعائد، نفترض هذه الطريقة أن كمية السيولة مرتبطة بالمصدر الذي جاءت منه الأموال.

3. المدخل الكمي: entrance scientifique

استعمال معدلات وأساليب رياضية متقدمة لتحليل العلاقات المعقدة بين مختلف بنود الميزانية وقائمة الدخل وتتطلب الطريقة العلمية لإدارة الأصول تحديد الهدف من إدارة الأصل وتحديد المتغيرات التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالتشغيل والتسويق، والتعرف على كيفية توزيع أصوله بين مختلف البنود مقارنة مع الصناعة.

4. إدارة السيولة: liquidity management

إدارة السيولة هي إدارة المخاطر المتعلقة باحتمال عدم توفر الأموال الكافية لدى المشروع لمواجهة التزاماته القائمة تجاه الغير أو للاستفادة من الفرص المتوقعة.

وبناءا على ماسبق فإن العائد والسيولة لا بد التوازن بينهما من أجل زيادة العائد و تقليل المخاطر وعلى إدارة البنك أن تحاول التوفيق بينهما استنادا إلى مبدأ العوائد المتوقع الحصول عليها من استثمار أموال البنك بالمخاطر التي يمكن أن تحدث عند عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات التي عليه[1].

المطلب الثالث: العلاقة بين العائد والمخاطرة

سنتطرق في هذا المطلب إلى العلاقة التي تربط العائد بالمخاطرة[2]:

- تعتبر العلاقة بين المخاطرة الواجب قبولها والعائد المتوقع جوهرية بالنسبة لكافة قرارات الاستثمار والإقراض الحديثة، وقد يبدو من الواضح أنه كلما زادت درجة المخاطرة المتصورة للاستثمار أو القرض كلما زاد معدل العائد المطلوب للتعويض عن تلك المخاطرة، فإذا أرادات الإدارة أن تحصل على العائد أعلى من استثماراتها فيجب أن تكون على استعداد لتحمل درجة أعلى من المخاطرة.

[1] نصر رمضان احلاسه، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[2]

ويجب أن تتخذ قرارات الإدارة بالنسبة للعائد والمخاطرة تشكيلة الاستثمار على أساس مدى تأثير هذه الاستثمارات على استثمارات المصرف ككل أي أثر مخاطر الاستثمار في ورقة معينة على العائد ومخاطرة باقي تشكيلة الاستثمار.

ويرتبط عنصر العائد والمخاطرة معا في علاقة طردية، بمعنى أنه كلما ارتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد أعلى على استثماراته توجب عليه تحمل مخاطر أعلى والعكس صحيح. ومن جانب أخر توجد علاقة موجبة بين المخاطرة والبعد الزمني للاستثمار، فكلما طالت الفترة الزمنية المتاحة لتحقيق التدفقات النقدية التي توفرها إدارة الاستثمار ازدادت درجة المخاطرة والعكس صحيح[1].

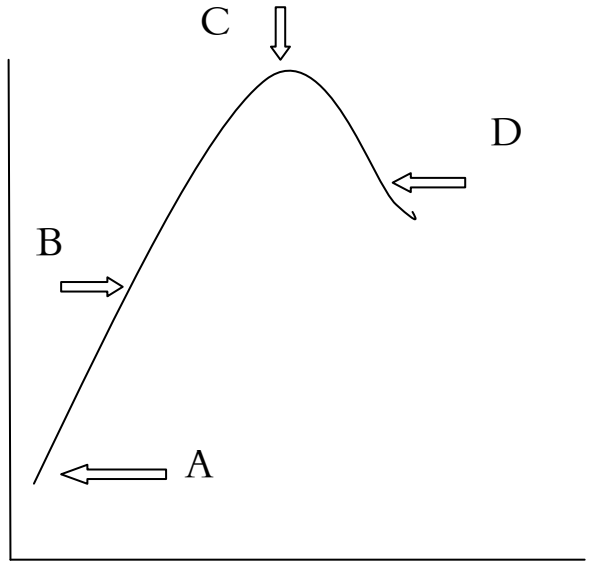
ويلاحظ أن المنشآت التي تتعرض لتغيرات جذرية في مزيج منتجاتها وهيكلها المالي وفريقها الإداري، يحتمل أن تواجه أيضا تغيرات في العائد المتوسط والانحراف المعياري والمخاطر المنتظمة ولكن بالنسبة لغالبية المنشآت فإن التوزيعات الاحتمالية للعوائد ثابتة نسبيا، بما يكفي لجعل المستثمر الرشيد مستعدا لدفع المال لاتخاذ قرار الاستثمار، ولا يعني ذلك وجود ثبات نموذجي أو كامل، ولكن فقط ثبات كاف لجعل المعلومات ذات قيمة بالنسبة للقرارات الاستثمارية.

كما أن المنشات ذات المخاطرة الكلية والمنتظمة العالية تميل أيضا إلى أن يكون متوسط معدلات العائد لديها مرتفع أيضا، وهذا ماتتوقعه بداية، فالمستثمرون يحتاجون إلى معدلات عائد مرتفعة حتى يكون ذلك حافز لهم على الاستثمار في الأصول المحفوفة بالمخاطرة، أي أن المستثمرون الذين يرغبون في كسب معدلات عوائد مرتفعة يجب أن يتحملون مخاطر عالية وما يرتبط بذلك من أرق واحتمال التعرض للفرحة أو التعرض للإفلاس[2].

[1] سيرين سميح أبو رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، عين شمس، 1998،ص 260.

الشكل رقم (2-2): العلاقة بين العائد والمخاطرة:



المصدر: فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ص21.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن الاستثمارات التي تقع على منحنى(ABC) تعتبر كاستثمارات ذات كفاءة وذلك لأنها تعطي أعلى معدل عائد عند درجة خطر معينة وأقل خطر ممكن عند مستوى معين من العوائد ويفترض أن المستثمر الرشيد سوف يفضل اختيار محفظة استثمار داخل منطقة الاستثمار الكفء والتي تعظم له العائد المتوقع أي نقطة على المنحنى بعد النقطة (c) مثل (d) تمثل معدل خطر ومعدل عائد أقل ومن ثم بداية الاستثمارات غير الكفئة[1].

[1] فايز سليم حداد، أستاذ مساعد الإدارة المالية كلية إدارة الأعمال ، الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009،ص 128.

خلاصة

من خلال ما جاء في هذا الفصل فقد حاولنا التطرق إلى عموميات حول العائد والمخاطرة في البنوك التجارية، حيث تم عرض في المبحث الأول العائد وأنواعه ومصادره والعوامل المؤثرة فيه ، أما في المبحث الثاني تم عرض المخاطرة البنكية وأنواعها وصولا إلى طرق حسابها، أما المبحث الثالث فقد تم عرض مؤشرات العائد وعلاقته بإدارة السيولة والمخاطرة.

وخلاصتنا هي أن العائد هو التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم التعبير عنه بشكل نسبي من تكلفة الاستثمار في بداية الفترة، ويسمى بالعائد لفترة الاقتناء، كما لديه مؤشرات هامة يقاس بها.

أما بالنسبة للمخاطرة البنكية فهي تمثل الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع فيها توزيعات احتمالية لحدث على ضوء الدراسات السابقة، كما لديها مقاييس تقاس بها.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حالة بنك التنمية المحلية

تمهيد

من أجل توضيح مختلف العناصر التي درست في الفصلين السابقين، والمتعلقة بإدارة السيولة في البنوك التجارية وأثرها على العائد، ارتأينا إلى دراسة تطبيقية والتي من خلالها سنعطي نبذة تاريخية حول نشأة بنك التنمية المحلية والوظائف التي يقوم بها وإعطاء هيكلها التنظيمي، في هذا الفصل سيتم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال معرفة العلاقة بين السيولة والعائد وحساب كل منهما، وبغيت تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات قمنا بتقسيم فصل الدراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية:

- **المبحث الأول:عموميات عامة حول بنك التنمية المحلية**
- **المبحث الثاني: تحليل مؤشرا ت السيولة والعائد.**
- **المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين مؤشرات السيولة ومؤشرات العائد.**

المبحث الأول: معلومات عامة حول بنك التنمية المحلية

يتشكل الهيكل المصرفي الجزائري من عائلة بنكية على رأسها البنك المركزي أو ما يسمى بنك الجزائر الذي هو عبارة عن بنك البنوك لتأتي بعده مجموعة من البنوك التجارية العمومية والخاصة.

وبنك التنمية المحلية الذي سوف نتطرق إليه من خلال هذه الدراسة التطبيقية، هو من بين المصارف التجارية العمومية الأكثر نشاطا، وهو معتمد من طرف البنك المركزي.

المطلب الأول: تقديم بنك التنمية المحلية

يعتبر بنك التنمية المحلية مؤسسة عمومية اقتصادية، وهو أحدث البنوك في الجزائر انبثق عن القرض الشعبي الجزائري، وقد تأسس بمرسوم 85.85المؤرخ في 1985.04.30 الصادر في الجريدة الرسمية رقم19، وهو أخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، يقدر رأس ماله13390000000،00دج.

ينفرد بنك التنمية المحلية على كل البنوك الجزائرية الأخرى في كون مقره الرئيسي خارج العاصمة في 05 طريق قاسي عمار إسطاولي ولاية تيبازة، سجل تحويله إلى شركة ذات أسهم(SPA) بعقد رسمي موثق سنة 1988

وهو بنك ودائع مملوك للدولة وخاضع للقانون التجاري، ويتولى كل العمليات المألوفة بنوك الودائع (حسابات جارية وتوفير، إقراض، ضمانات، خدمات متفرقة).

لكنه يخدم بالدرجة الأولى فعاليات الهيئات العامة المحلية، قروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل، وعمليات التصدير والاستيراد، إضافة إلى خدمات القطاع الخاص المختلفة خاصة منها الأفراد كالقرض العقاري، قرض الاستهلاك، بالإضافة إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واجه بنك التنمية المحلية عدة صعوبات في بداية نشاطه منها:

- الهياكل القليلة والقديمة التي ورثها عن القرض الشعبي الجزائري والغير ملائمة للنشاط.
- غياب الوسائل المستعملة في الإعلام على مستوى الوكالات.

- نقص الموارد البشرية من جهة، ونقص خبرة هذه الموارد من جهة أخرى.

لكنه قام بعدة مجهودات للتغلب على الصعوبات السابقة، فشهد عدد الوكالات تطورا كبيرا، حيث ارتفع من 39 وكالة عند التأسيس إلى 140وكالة في نهاية سنة 2005، 04فرع، 24 مدرية مركزية ، 05 مفتشيات جهوية 16 مديرية مجمعات الاستغلال، بحضور مجمل ولايات الوطن 48، وكذا الأماكن الرئيسية فيها كما عرف بنك التنمية المحلية تقدما كبيرا في مجال الإعلام الآلي، واليات التحويلات المصرفية خاصة مع النظام الجديد، وهذا ما ساهم في تزويد الزبائن بالخدمات الجديدة المتنوعة أما Alegria Real Time Settments

الموارد البشرية فقد عرف تطورا كبيرا من حيث الكم والمستوى العلمي، فبنك التنمية المحلية يعد من أول البنوك التي تخصص ميزانية هامة موجهة لتكوين الموظفين.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف بنك التنمية المحلية

يعمل بنك التنمية المحلية على تحقيق مجموعة من الأهداف والوظائف حسب طبيعتها والأنشطة التي تمارسها المتمثلة فيما يلي:

أولا: أهداف البنك

من خلال اسم البنك يمكننا التوصل إلى أن الهدف الرئيسي للبنك هو المساهمة في تحقيق التنمية المحلية وهذا بتمويل وترقية المؤسسات العمومية والخاصة المحلية، سواء كانت هذه المؤسسات صغيرة أو متوسطة، وحتى المهن الحرة التي تعتبر أنشطة ذات مرد ودية، كما أنها مصدر من مصادر الادخار وهذا يعود لطبيعة عمل هذا البنك.

وتتمثل أهدافه التي يتطلبها الاقتصاد الوطني في تقديم خدماته خاصة بالنسبة لمنح القروض الخاصة بالتعمير، والقرض العقاري المضمون،الذي أصبح يعتبر منتوج أساسي للبنك، لاعتبار أن السكن لم يعد منتوج اجتماعي تتكفل الدولة به، فقد أصبح منتوج اقتصادي وكان بنك التنمية المحلية من البنوك التي اهتمت بهذا النوع من القروض.

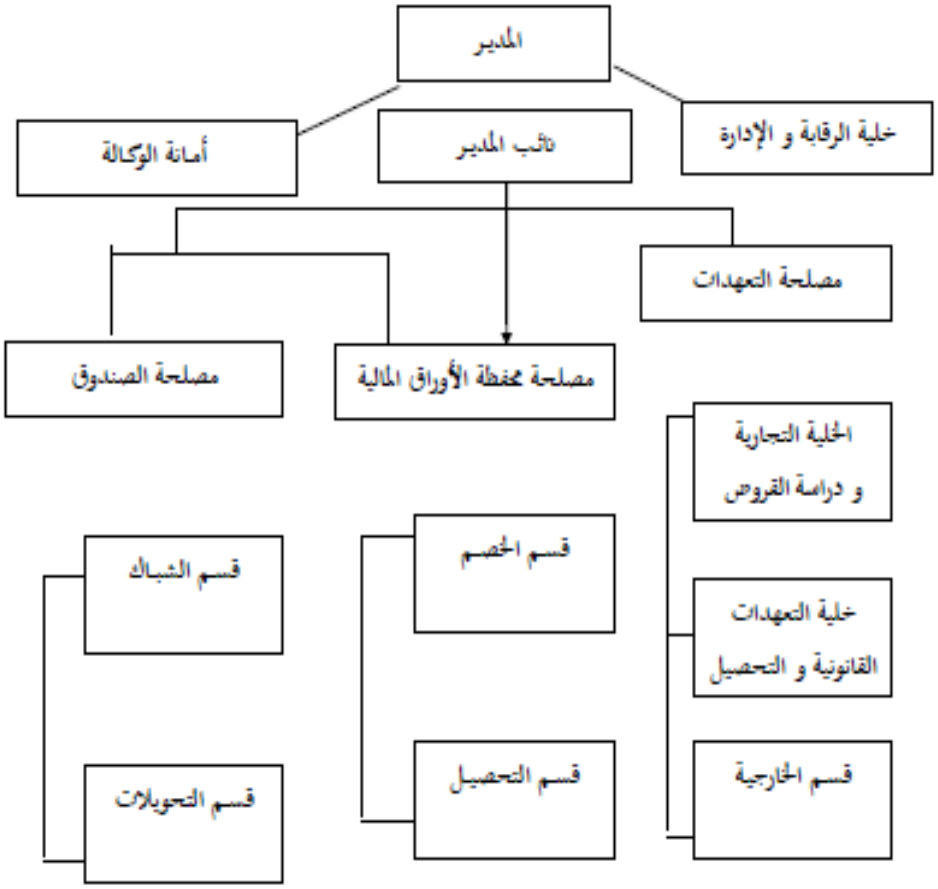
ثانيا: وظائف البنك

إن البنك يقوم بمجموعة من الوظائف من أجل تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله، والتي يمكننا تلخيصها فيما يلي:

- تمويل نشاط الاستغلال والاستثمار للمؤسسات العمومية المحلية.
- تمويل المشاريع ذات الخصائص الاقتصادية للجماعات المحلية.
- تمويل كل النشاطات المتعلقة بالاقتصاد والصناعة والتجارة.
- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- منح القروض العقارية المضمونة بالحيازة الخاصة.
- يلعب دور الوسيط للعمليات المالية للإدارة الحكومية من حيث الإصدار والفوائد.
- تقديم قروض إلى الإدارات المحلية وتمويل المشتريات على مستوى الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية التي تمد للبنك حوالي نصف موارده.
- جمع الادخار حيث أن الموارد الموجودة في البنك عبارة عن الأصول التي يودعها الأفراد أو المؤسسات.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

الشكل رقم: (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية



المصدر: وثائق مقدمة من بنك التنمية المحلية

يعتبر الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة الإطار الذي يصور الوحدات والأقسام المكونة لهذه المؤسسة، وكذا المهام الموكلة لكل قسم ،كما يبين أيضا طرق وقنوات الاتصالات الرسمية داخل المؤسسة ،لذلك يجب أن نعرض الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية لوكالة سور الغزلان وذلك بالتطرق إلى أهم الأقسام التي يحتوي عليها.

يتم تسيير وكالة بنك التنمية من طرف فريق مؤطر جزائري مئة بالمائة ممثل في مسيرين تحت إشراف المدرية العامة، ويتكون هيكلها التنظيمي مما يلي:

- خلية الرقابة والإدارة
- أمانة الوكالة
- نائب المدير: يشرف هذا الأخير على ثلاثة (3) مصالح وهي كما يلي:

أ. **مصلحة التعهدات:** وتتكون هذه المصلحة من ثلاثة أقسام وهي:

- قسم الخلية التجارية ودراسة القروض.
- قسم خلية التعهدات القانونية والتحصيل.
- قسم الخارجية.

ب. **مصلحة محفظة الأوراق:** وتتكون هذه المصلحة من ثلاثة أقسام هي:

- قسم الشباك
- قسم التحويلات

المطلب الرابع: سياسة الإقراض في بنك التنمية المحلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع القروض العقارية الممنوحة من طرف بنك التنمية المحلية، بالإضافة إلى شروط وضمانات منح هذه القروض.

أولا: أنواع القروض العقارية الممنوحة من طرف بنك التنمية المحلية

يتعلق القرض الممنوح من طرف بنك التنمية المحلية للترقية العقارية بتمويل عملية الترقية العقارية الموجهة ل:

- شراء سكن ترقوي جديد كامل، بيع التصاميم(vsp) أو سكن فردي من عند مرقي عقاري خاص أو عمومي.
- شراء شقة أو سكن فردي من عند الخواص(pap)، في هذه الحالة يجب أن لا يملك السكن من طرف الزوج(ة) أو أحد الأصول أو الفروع بالنسب المباشرة أو غير المباشرة.
- بناء ذاتي أو توسيع سكن فردي
- صيانة أو ترميم سكن.

ثانيا: شروط منح القروض العقارية

تمنح القروض العقارية بمجموعة من الشروط وهي:

- **SNMG** الدخل الوطني الأدنى المضمون والمحدد بالقانون حاليا ب18000 دج
- **دخل** ثابت: الأجر، منحة التقاعد، منحة العجز، دخل أخر إداري.
- **دخل إضافي**:كراء محلات، فوائد على السندات، فوائد على الأسهم أو على حصص اجتماعية
- **دخل مجمع**: هو مجموع المداخيل الثابتة والإضافية للمقترض وشريكه في القرض أو المقترض والكفيل
- **التاجر**: نقصد بالتاجر الشخص المعنوي المسجل في السجل التجاري أو الغرفة الحرفية
- **شريك القرض**: (co-emprunteur) أو (co-debiteur): الزوجة، الأب أو الأم، الولد أو البنت، الأخ أو الأخت، ولكي يكون شريك في القرض يجب أن يكون شريك في ملكية القرض.

- **الكفيل المتضامن:** الزوج أو الزوجة، الأب أو الأم، الولد أو البنت، الأخ أو الأخت، هنا الكفيل المتضامن لا يستلزم أن يكون شريك في ملكية القرض.
- **SGCI**: شركة ضمان القرض العقاري.
- **FGCMPI**: صندوق الضمان المشترك للترقية العقارية.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات السيولة والعائد في بنك التنمية المحلية

سنتناول في هذا المبحث مؤشرات السيولة والعائد في بنك التنمية المحلية وذلك من خلال حساب كل من نسب السيولة ونسب العائد.

المطلب الأول: تحليل السيولة البنكية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل مؤشرات السيولة المصرفية والتي تضمنت ثلاثة مقاييس وهي: نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة القانونية ونسبة التوظيف في بنك التنمية المحلية للمدة من 2014م-2016م.

أولا: نسبة السيولة النقدية

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ التي يحتفظ بها البنك في الصندوق وودائع العملاء خلال شهر من الالتزامات السائلة المترتبة على البنك بحكم طبيعة عمله.وتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

نسبة السيولة النقدية=النقد في الصندوق/الالتزامات السائلة (ودائع العملاء تستحق خلال شهر) ٪

جدول رقم(1-3): نسبة السيولة النقدية

بنك التنمية المحلية	السنة			الوسط الحسابي
	2014	2015	2016	
نسبة السيولة النقدية	0.520	1.549	1.091	1.068
نسبة النمو	-	197.88	-29.56	84.16

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

يبين الجدول رقم(3-1) الذي يتضمن نسبة السيولة النقدية لبنك التنمية المحلية ولسنوات (2014م-2016م) تباين هذه النسبة في الارتفاع والانخفاض إذ بلغت هذه النسبة في السنة الأولى (0.520٪)، ثم ارتفعت في السنة الثانية إلى (1.549٪) ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا في سنة 2016م إلى (1.091٪)، وأخيرا بلغ متوسط الحسابي لهذه النسبة (1.068٪).

يفسر ارتفاع هذه النسبة لزيادة المبالغ السائلة التي يحتفظ بها البنك في الصندوق مقارنة بالالتزامات السائلة وهذا قد يؤثر على إمكانية البنك في تحقيق هدف العائد إذ أن ارتفاع معدل السيولة سيكون تأثيره عكسيا على العوائد، في حين يؤثر مؤشر انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض الرصيد النقدي في الصندوق أو زيادة الالتزامات السائلة.

يتضح اختلاف نسبة نمو السيولة النقدية لبنك التنمية المحلية إلى اختلاف نسبة نمو النقد في الصندوق إلى الالتزامات السائلة، حيث بلغت في سنة 2015م(197.88٪) حيث تراجعت في سنة 2016م لتصل إلى (29.56-٪) حيث بلغ متوسطها الحسابي (84.16٪).

ثانيا: نسبة السيولة القانونية

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الموجودات السائلة التي يحتفظ بها البنك في الصندوق والأرصدة النقدية والمؤسسات المالية الأخرى إلى المطلوبات السائلة من الودائع الجارية وحسابات التوفير وودائع لأجل تستحق خلال شهر وودائع سلطة النقد والمؤسسات المالية الأخرى، وتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

نسبة السيولة القانونية = الموجودات السائلة / المطلوبات السائلة

جدول رقم (2-3) :نسبة السيولة القانونية

بنك التنمية المحلية	السنة			الوسط الحسابي
	2014	2015	2016	
نسبة السيولة النقدية	0.640	0.962	1.408	1.003
نسبة النمو	-	50.31	46.36	48.33

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة .

يبين الجدول رقم(3-2): الذي يتضمن نسبة السيولة القانونية لبنك التنمية المحلية ولسنوات (2014م-2016م) حيث بلغت نسبة السيولة القانونية (0.640٪) في السنة الأولى، ثم بدأت ترتفع لتصل إلى (0.962٪-1.408٪) في سنتي (2015م-2016م) على التوالي، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد وصل إلى (1.003٪) خلال السنوات الثلاث.

يتم تفسير ازدياد هذه النسبة إلى زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات من إجمالي الموجودات وهذا يعزز من إمكانية البنك على تحقيق عوائد أعلى إذ أن ارتفاع نسبة التوظيف يكون تأثيره ايجابيا على الأرباح.

كما يتضح تذبذب هذه النسبة إلى اختلاف نسبة نمو الموجودات السائلة إلى المطلوبات السائلة، حيث بلغت في سنة 2015م (50.31٪) لتصل إلى (46.36٪) في سنة 2016م. وقد بلغ متوسطها الحسابي (48.33٪).

ثالثا: نسبة التوظيف

تعد هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف، وهي مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيرا عن السيولة وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على المخزون من السيولة لدى المصرف، والعكس صحيح، وتحسب وفقا للمعادلات الآتية: **نسبة التوظيف= التسهيلات الائتمانية/ إجمالي الودائع.**

أو نسبة التوظيف = الموجودات النقدية و الاستثمارات / إجمالي الموجودات

جدول رقم(3-3): نسبة التوظيف

بنك التنمية المحلية	السنة			الوسط الحسابي
	2014	2015	2016	
نسبة التوظيف	0.319	0.486	0.619	0.474
نسبة النمو	-	52.35	27.36	39.85

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة .

يبين جدول رقم(3-3): الذي يتضمن نسبة التوظيف لبنك التنمية المحلية تباين هذه النسبة حيث بلغت(0.319٪)في السنة الأولى، لتصل إلى (0.486٪)في السنة الثانية، حيث واصلت الارتفاع لتصل إلى (0.619٪) في سنة 2016م،أما المتوسط الحسابي لنسبة التوظيف وصل (0.474٪).

يتم تفسير ازدياد هذه النسبة إلى زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات من إجمالي الموجودات وهذا يعزز من إمكانية البنك على تحقيق عوائد أعلى إذ أن ارتفاع نسبة التوظيف يكون تأثيره ايجابيا على الأرباح.

يرجع تباين نسبة نمو التوظيفات إلى اختلاف نسبة نمو في القروض والسلفيات إلى إجمالي ودائع العملاء، فقد كانت في سنة 2015م (52.35٪) ثم تراجعت في سنة 2016م لتصل إلى(27.36٪) وقد بلغ متوسطها الحسابي (39.85٪).

المطلب الثاني: تحليل نسب العائد

يتناول هذا المطلب تحليل نوعين من العائد هما معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول.

أولا: معدل العائد على حقوق الملكية

يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال البنك، فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في البنك، وتم حسابه وفق المعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة السنوية الصافية / حقوق الملكية.

جدول رقم (4-3): معدل العائد على حقوق الملكية

بنك	السنة			الوسط الحسابي
	2014	2015	2016	
بنك التنمية المحلية	0.067	0.064	0.049	0.06

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة .

من خلال الجدول رقم(4): يتبين تفاوت نسبة العائد على حقوق الملكية حيث بلغت (0.067٪)في سنة 2014م،لترتفع إلى (0.064٪)سنة 2015م لتصل إلى (0.049٪)في سنة 2016م، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة وصل (0.06٪).

ثانيا: معدل العائد على الأصول

يقيس هذا المؤشر معدل العائد على الأموال المستثمرة في الأصول، لذ فإنه يعكس كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول وتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:

معدل العائد على الأصول=النتيجة السنوية الصافية /إجمالي الأصول

جدول رقم (5-3):معدل العائد على الأصول

بنك	السنة			الوسط الحسابي
	2014	2015	2016	
بنك التنمية المحلية	0.033	0.03	0.021	0.027

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

يبين الجدول رقم(5-3): تباين هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض إذ بلغت هذه النسبة في سنة 2014م إلى (0.033٪) ثم بدأت في الارتفاع لتصل إلى (0.03٪-0.021٪)لسنتي (2015م-2016م)على التوالي، أما المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول لبنك التنمية المحلية فقد وصل (0.027٪).

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين مؤشرات السيولة ومؤشرات العائد في بنك التنمية المحلية

سنتناول في هذا المبحث دراسة مقارنة بين مؤشرات السيولة البنكية ومؤشرات العائد في بنك التنمية المحلية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: دراسة مقارنة بين مؤشر السيولة النقدية ومؤشرات العائد

سنتطرف في هذا المطلب إلى إجراء مقارنة بين مؤشر السيولة النقدية ومؤشرات العائد

جدول رقم (6-3): مقارنة بين مؤشر السيولة النقدية ومؤشرات العائد

المؤشرات	السنة		
	2014	2015	2016
مؤشر السيولة النقدية	0.520	1.549	1.091
معدل العائد على حقوق الملكية	0.067	0.064	0.049
معدل العائد على الأصول(الموجودات)	0.033	0.03	0.021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

من خلال الجدول رقم(6-3): الذي يوضح العلاقة بين مؤشر السيولة النقدية وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول (الموجودات)يتضح أنه كلما كانت نسبة السيولة عالية كلما قل معدل العائد كما يلي: ففي سنة 2014م كانت نسبة السيولة 0.0520٪ يقابلها معدل عائد على حق الملكية0.067٪ثم بدأ في الانخفاض ليصل (0.064٪-0.049٪)تقابله نسب سيولة (1.549٪-1.091٪)على التوالي، أما عند مقارنة نسبة السيولة النقدية مع معدل العائد على الأصول لسنوات (2014م-2016م)يتضح أنه كلما زادت نسبة السيولة كلما قل معدل العائد على الأصول بقيم

منخفضة(0.033٪-0.03٪-0.021٪)وبصفة عامة يمكن القول أنه كلما زادت نسبة السيولة النقدية كلما قل معدل العائد عل حق الملكية وكذا معدل العائد على الأصول.

المطلب الثاني: دراسة مقارنة بين السيولة القانونية ومؤشرات العائد

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة مقارنة بين السيولة القانونية ومؤشرات العائد

جدول رقم(7-3): مقارنة بين مؤشر السيولة القانونية ومؤشرات العائد

المؤشرات	السنة		
	2014	2015	2016
مؤشر السيولة القانونية	0.640	0.962	1.408
معدل العائد على حقوق الملكية	0.067	0.064	0.049
معدل العائد على الأصول(الموجودات)	0.033	0.03	0.021

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

من خلال الجدول رقم(7)وبمقارنة نسبة السيولة القانونية مع معدل العائد عل حق الملكية نجد أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية يقل العائد على حقوق الملكية أي أن نسبة السيولة القانونية تعكس مدى قدرة الموجودات السائلة على الوفاء بالتزامات المصرف ومنه كلما كانت هذه النسبة عالية كلما كان معدل العائد أقل خلال السنوات (2014م-2016م)، حيث كانت نسبة السيولة القانونية تتراوح مابين (0.640٪-0.962٪-1.408٪) يقابلها معدل عائد على حق الملكية (0.067٪-0.064٪-0.049٪)على التوالي.

-كما يمكن تفسير سبب ضعف العلاقة إلى زيادة الموجودات السائلة مقارنة بحجم المطلوبات السائلة وانخفاض حجم الاستثمارات مما كان له تأثيرا عكسيا على العوائد التي يحققها المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال البنك.

– وذلك يمكن تفسير العلاقة بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الأصول بأنها علاقة عكسية فكلما كانت نسبة السيولة القانونية كبيرة كلما كان معدل العائد أقل ففي السنة الأولى من الدراسة وصل معدل العائد على الأصول إلى 0.033٪ تقابله نسبة سيولة 0.640٪ لتصل في سنتي (2015م-2016م) إلى (0.962٪ -1.408٪) لنسب عائد أقل (0.03٪-0.021٪).

وهذا يدل على أن البنك لم يستخدم أصوله بشكل جيد في توليد العائد المولد عن الأصول.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين نسبة التوظيف ومؤشرات العائد

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة مقارنة بين نسبة التوظيف ومؤشرات العائد

جدول رقم(8–3): دراسة مقارنة بين نسبة التوظيف ومؤشرات العائد

المؤشرات	السنة		
	2014	2015	2016
نسبة التوظيف	0.319	0.486	0.474
معدل العائد على حق الملكية	0.067	0.064	0.049
معدل العائد على الأصول(الموجودات)	0.033	0.03	0.021

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

من خلال الجدول رقم(8) نلاحظ أن معدلات العائد على حق الملكية ومعدلات العائد على الأصول (الموجودات) منخفضة جدا مقارنة مع نسبة التوظيف خلال سنوات (2014م-2016م)، فعند إجراء مقارنة بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حقوق الملكية نجده منخفض جدا (0.067٪-0.064٪-0.049٪).

-كما يمكن تفسير سبب ضعف هذه العلاقة إلى ضعف الموجودات النقدية والاستثمارات الممنوحة من قبل البنك مقارنة بحجم حقوق الملكية مما كان له تأثيرا عكسيا على العائد.

-وكذلك يمكن تفسير العلاقة بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الأصول(الموجودات) على أنها علاقة عكسية أي أنه كلما ارتفعت نسبة التوظيف كلما انخفض معدل العائد على الأصول (الموجودات)، حيث وصلت نسبة التوظيف خلال السنوات الثلاث (2014م-2016م) إلى (0.319٪-0.486٪-0.474٪) يقابلها انخفاض في معدل العائد على الأصول (0.033٪-0.03٪-0.021٪).

-كما يرجع سبب ضعف هذه العلاقة إلى ضعف كفاءة الإدارة البنكية في عملية التوظيف والاستثمار.

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل غلى حساب مختلف النسب المتعلقة بالسيولة وهي السيولة النقدية، السيولة القانونية، نسب التوظيف، كما تم حساب نسب العائد المتمثلة في نسب العائد على الأصول (الموجودات)، نسب العائد على حقوق الملكية. كما تمت مقارنة بين نسب السيولة مع نسب العائد في السنوات (2014م-2016م)حيث بين التحليل أن هناك علاقة عكسية بين نسب السيولة ونسب العائد حيث أنه كلما زادت نسب السيولة تناقصت نسب العائد والعكس صحيح.

خاتمة

خاتمة

شهدت جميع القطاعات الاقتصادية في السنوات الأخيرة تحولات وتغيرات عميقة على مستوى إدارتها بما فيها القطاع البنكي وذلك نظرا للتحولات العميقة على المستوى العالمي والمحلي على حد سواء.

فعلى مستوى الهياكل فقد تم استحداث إدارات جديدة من بينها إدارة السيولة وبالتالي فمستقبل البنوك يتوقف على مدى فهم مسؤولياتها لمعنى السيولة ومنهجه في تحقيق أهدافه.

وباعتبار السيولة من الركائز المهمة التي تقوم عليها البنوك فإنها تصنف إلى عدة مستويات تشمل السيولة القانونية المحددة بالقوانين النقدية وتتكون من النقدية والأوراق الحكومية والذهب كما تشمل السيولة الإضافية التي يدعم بها البنك ثقة الجمهور فيه ،والسيولة الاحتياطية لمواجهة حالات الطوارئ والتي تتمثل في الأصول القابلة للرهن في البنك المركزي، وكذا السيولة النقدية ،وتنبع أهمية السيولة المصرفية من ضرورة استعداد المصارف الدائم لاحتمال إقدام بعض المودعين لديها إلى سحب ودائعهم في أي وقت الأمر لذي يستدعي أن تستجيب المصارف لهذه السحوبات بالسرعة اللازمة عن طريق توفير السيولة المناسبة دون أن ينعكس ذلك سلبا على أوجه نشاطها وعلى الأهداف المستوحاة منها ،كما أن موضوع السيولة يرتبط بمدى قدرة المصرف على التحكم في بنود ميزانيته بطريقة تحافظ على قدرته التشغيلية بالنسبة لعامل الزمن مع الأخذ بعين الاعتبار حجم أمواله الخاصة ،ويتمثل العنصر الأساسي في الموضوع في طريقة إدارة المصرف لموارده من حيث تحقيق التوازن الأمثل بين الموجودات والمطلوباتّ من اجل الوصول إلى الهدف الأسمى للبنك وهو تحقيق اكبر عائد ممكن .

إن تأثير إدارة السيولة على العائد مرتبط بمدى تسيير البنك لموارده واستخداماته بصورة جيدة وبكفاءة إدارية عالية أي أن البنك التجاري يحقق أرباحه من خلال استخدامه لأموال الغير (المودعين) في عملية التوظيف والإقراض لهذا يحاول التوفيق بين دافع الربح من ناحية واعتبار السيولة من ناحية أخرى.

نتائج اختبار الفرضيات:

وفقا لما تم التطرق إليه في الفصول الثلاثة يمكن إثبات صحة أو خطأ الفرضيات التي تم بناءا لبحث على أساسها كما يلي :

الفرضية الأولى:تم إثبات صحة الفرضية بان السيولة البنكية هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة سائلة في خزائنه ، أو من خلال تحويل أي أصل من أصوله إلى نقد سائل وبسرعة دون تحقيق خسائر في قيمتها.

وتتمثل أهميتها في:

-تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

-تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من السلبيات.

الفرضية الثانية:تم إثبات صحة هذه الفرضية بناءا على ما تم التطرق إليه في الفصل الأول .

إدارة السيولة هي إدارة المخاطر المتعلقة باحتمال عدم توفر الأموال لدى المشروع لمواجهة التزاماته القائمة تجاه الغير أو للاستفادة من الفرص المتوقعة.

الفرضية الثالثة: تم إثبات صحة الفرضية الثالثة بناءا على ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني .

توجد علاقة ذات دلالة بين إدارة السيولة والعائد أي أن هناك علاقة عكسية كلما زادت نسب السيولة في البنوك التجارية انخفضت معدلات العائد.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعد السيولة المصرفية من العناصر الحساسة في إدارة البنوك وهو ما يفرض على الإدارة المصرفية إعطائها جانبا هاما من الاهتمامات.
- إن متطلبات العمل المصرفي تفرض على البنوك الاحتفاظ بجزء سائل من النقدية والأصول شبه نقدية بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني .
- إن توفر معدلات سيولة لازمة للمصارف تعد من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الإدارة المصرفية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها.
- حسن إدارة السيولة يكمن في الموازنة بين الإبقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين واستثمار جزء منها لتحقيق الربحية.
- وفي الأخير أشارت نتائج الدراسة النظرية بأن إدارة السيولة في البنوك تساعد على تحقيق عائد أكبر وذلك لوجود علاقة بين السيولة و العائد.
- يعتمد بنك التنمية المحلية في تقدير السيولة على ثلاثة نسب وهي نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف.
- تدني معدلات العائد في بنك التنمية المحلية راجع إلى ارتفاع نسب السيولة حيث انه كلما زادت نسب السيولة انخفضت معدلات العائد.
- وجود علاقة عكسية بين نسب السيولة ونسب العائد للسنوات (2014م-2016م) لبنك التنمية المحلية.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات تتمثل في:

-محاولة الاستفادة من فائض السيولة الموجود لدى البنك خلال منح القروض وأيضا زيادة استثماراتها.

- يجب على كل مصرف أن تكون لديه جهة محددة تعمل على متابعة تنفيذ سياسة وأهداف السيولة وعلى الإدارة العامة للمصرف أن تسهر على التأكد من أن مسألة السيولة يتم إدارتها بفعالية.
- إعطاء السيولة مزيدا من الاهتمام غير المبالغ فيه لما لها من تأثير على العائد.
- إدارة السيولة أسلوب إداري يجب أن تتبناه جميع البنوك.
- على المسيرين الماليين إعطاء اهتمام كبير لإدارة السيولة.

أفاق الدراسة:

من أفاق الدراسة ارتأت الطالبتين إلى إعطاء مجموعة من الدراسات منها .

- السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية.
- إدارة السيولة وأثرها على إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية .
- دور البنك المركزي في الإشراف على تطبيق نسب السيولة وأثره على العائد في البنوك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. الكتب:

1. حماد طارق عبد العال، **حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب**، الدار الجامعة، عمان، 2005.
2. دريد كامل آل شبيب،**مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
3. رايس عبد الحق وآخرون، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة** ، الطبعة الأولى، الدار الدولية للعناب، مصر.
4. رضا صاحب أبو احمد، **إدارة المصارف ،مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، اسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2014.
5. سعيد عبد العزيز عثمان، **دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق**، جامعة الإسكندرية، مصر، 1996.
6. سعيد عبد الواحد أولغا قمر، رشيد العطار، **دراسات تطبيقية في إدارة المصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن، 1991 .
7. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2005.
8. سيد الهوا ري، نادية أبو فخرة، **الأسواق والمؤسسات المالية**،جامعة عين شمس،2001-2002.
9. صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1991.
10. صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013.
11. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 1993.
12. طارق عبد العال حماد، إدارة **السيولة في الشركات والمصارف قياس وضبط السيولة**، الدار الجامعة، مصر 2013.
13. طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، مصر، 1990
14. .عبد الغفار الحنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003.

15. طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، عين شمس، 1998.

16. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها** ، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

17. عبد المطلب عبد المجيد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000.

18. فايز حداد، **الإدارة المالية (لكلية إدارة الأعمال قسم التمويل الجامعة الأردنية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، عمان، 2009.

19. فايز سليم حداد، أستاذ مساعد ، **الإدارة المالية كلية إدارة الأعمال** ، الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.

20. محمد حسن الشماع، **إدارة المصارف**، الطبعة الثانية ، مطبعة الزهراء بغداد، العراق،1995.

21. محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005

22. مطر، فايز تيم، **إدارة المحفظة الاستثمارية** ،الطبعة الأولى ،دار الوائل للنشر ، الأردن، 2005.

23. منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، الطبعة الرابعة، المكتب العربي، القاهرة، مصر، 1999.

II. الأطروحات والمذكرات

1. حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل** –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

2. عمر محمد فهد شيخ عثمان، **إدارة الموجودات /المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق دمشق، 2009.

3. سرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية** ، رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.

4. كركار ملكية، **تحديث الجهاز المصرفي على ضوء معايير بازل** ، رسالة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2004.

نصر رمضان إجلاسه ، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، كلية التجارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013.

5. بوضياف جهاد، **إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر، الجزائر، 2015.

6. دلال بكاري، **اختبار العلاقة بين العائد والمخاطرة في سوق الأوراق المالية** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2015
7. سفيان بريم، **تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة**، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016

III. المجلات والملتقيات:

1. أحلام بوعبدلي ، حمزة عمي سعيد، **دعم تسير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات الجلد7، العدد2، جامعة غرداية، 2014.
2. علي محي الدين القره داغي، **إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية** ، دراسة فقهية اقتصادية
3. لأنس ميور، **أزمة السيولة وإدارة التدفقات النقدية**، كتب المدير ورجل الأعمال، العدد الثالث عشر، القاهرة، 1991،بدون صفحة.
4. منذر مرهج، وآخرون، تحديد **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد2، 2014.
5. نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، 2012، السلسلة الخامسة، العدد2.
6. بوعشة مبارك، **مداخلة بعنوان إدارة المخاطر البنكية** ، المركز الجامعي العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، بدون سنة.

IV. المراجع الالكترونية

1. مفلح عقل إدارة السيولة في المصارف الأردنية، على الموقع.www.muflehakelcom14/02/2017
2. ملتقى الأقصى إدارةالسيولة في المصارف التجارية، على alaqsalave.ahlamontada.com 14/02/2017

الملاحق

Suivi des Objectifs commerciaux 2015

Activité DRE SEG Mois: Décembre - 2015

Ressources clientèle

DRE	Nom DRE	Code	Intitulées	Stock 31/12/2014	Stock Moyen 31/12/2015	Flux Net	Objectif 2015 en flux	Taux de Réalisation	Taux de croissance
841	Sour El Ghozlane	841	Comptes chèques	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
841	Sour El Ghozlane	841	Comptes courants	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
841	Sour El Ghozlane	841	Livrets d'épargne	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
841	**Sour El Ghozlane**	**841**	**Ressources à Vue**	**0**	**0**	**0**	**0**	**#DIV/0!**	**#DIV/0!**
841	Sour El Ghozlane	841	Bons de Caisse	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
841	Sour El Ghozlane	841	Dépôts à termes	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
841	**Sour El Ghozlane**	**841**	**Ressources à Terme**	0	0	0	0	#DIV/0!	#DIV/0!
841	**Sour El Ghozlane**	**841**	**Total Ressources**	**0**	**0**	**0**	**0**	**#DIV/0!**	**#DIV/0!**

Emplois clientèle

DRE	Nom DRE	Code	Intitulées	Encours en Portefeuille au 31/12/2014	Encours en Portefeuille au 31/12/2015	Nombre de Dossiers mobilisé	Montant des Crédits utilisé	Objectif 2015 en flux	Taux de Réalisation
841	Sour El Ghozlane	841	Crédits Exploitation	0	0	0	0	800 000	0%
841	Sour El Ghozlane	841	Crédits Investissement	0	0	0	0	1 460 000	0%
841	Sour El Ghozlane	841	Promotion Immobilière	0	0	0	0	0	#DIV/0!
841	**Sour El Ghozlane**	**841**	**Crédits aux Entreprises**	**0**	**0**	**0**	**0**	**2 260 000**	**0%**
841	Sour El Ghozlane	841	Crédits Immobiliers	0	0	0	0	0	#DIV/0!
841	Sour El Ghozlane	841	Crédit consommation	0	0	0	0	0	#DIV/0!
841	Sour El Ghozlane	841	Crédit Véhicule	0	0	0	0	0	#DIV/0!
841	**Sour El Ghozlane**	**841**	**Crédits aux Particuliers**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**#DIV/0!**
841	Sour El Ghozlane	841	Crédits Spécifiques Ansej	0	0	0	0	0	#DIV/0!
841	Sour El Ghozlane	841	Crédits Spécifiques Cnac	0	0	0	0	0	#DIV/0!
841	Sour El Ghozlane	841	Crédits Spécifiques Angem	0	0	0	0	0	#DIV/0!
841	**Sour El Ghozlane**	**841**	**Crédits Spécifiques**	0	0	**0**	**0**	**0**	#DIV/0!
841	**Sour El Ghozlane**	**841**	**Total Crédits**	**0**	**0**	**0**	**0**	**2 260 000**	**0%**